التنبيهات العروضيّة
في شرح الشاطبيّ على الألفيّة

إعداد الدكتور

حاتم محمد محمد مصطفى

قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم، جامعة المنيا

التنبيهات العروضيّة في شرح الشاطبيّ على الألفيّة

حاتم محمّد محمّد مصطفى

قسم النحو والصرف والعروض، كلّية دار العلوم، جامعة المنيا

البريد الإلكترونيّ: hatimmustafa2@gmail.com

الملخّص

استهدف البحث دراسة التنبيهات العروضيّة في شرح الشاطبيّ على ألفيّة ابن مالك، المسمّى "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، فجمع شتاتها وصنّفها وناقشها وفق المنهج الوصفيّ، مع ترتيبها على الشائع في تبويب علمها، وعلى هذا تمّ تقسيمها بين مبحثين، أوّلهما للوزن، والآخر للقافية. وقد مزجت هذه التنبيهات بين التوجيه والتبرير والاعتراض، وكشفت عن فطنة الشارح وحذقه على المستوى العروضيّ، الذي فاق به غيره من شُرّاح الألفيّة.

الكلمات المفتاحيّة: ألفيّة ابن مالك، الشاطبيّ، المقاصد، الخلاصة، القافية، العروض.

Prosodic Notifications in the Explanation of *Al-Alfyyat Al-Shāṭibī*

By: Hatim Muhammad Muhammad Mustafa
Department of Syntax, Morphology and Prosody
Faculty of Dar El-Uloum
Minia University

Abstract

This research aims at studying prosodic notifications in Al-Shatibi's explanation of *Alfiyat* Ibn Malik entitled "*Al-Maqasid Al-Shafia fi Sharh Al-Khulasat Al-Kafia"*(The Healing Objectives on the explanation of the satisfactory synopsis). Hence, the data was collected, classified and discussed according to the descriptive approach and it was arranged according to the common approach of prosody. Therefore, these notifications were divided into two topics; the first for poetic meter and the second for rhyme. The researcher has mixed in between explanation, justification and objection then showed Al-Shatibi's cleverness and proficiency at the prosodic level, which distinguished him from others who explained Al-Alfiya.

Key Words: Alfiyat Ibn Malik, Al-Shatibi, Al-Maqasid, Al-Khulasa, Rhyme, Prosody.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

وهب الله ألفيّة ابن مالك قبولًا وتداولًا بين الناس، فصارت الأذهان تنصرف إليها عندما يُطلَق لفظ الألفيّة، ولم يحظ نظم في العربيّة بما حظيت به من عناية أهل العلم، فقد شرحها خلق كثير، ومن بينهم امتاز الشاطبيّ بشرح مطوَّل ثريّ مطبوع في عشرة أجزاء – تسعة لمتنه والعاشر لفهارسه – بعنوان "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية".

وكان ممّا تميّز به الشاطبيّ في شرحه على الألفيّة اهتمامه بالجانب العروضيّ في النظم، بل امتدّ اهتمامه هذا إلى بعض الشواهد الشعريّة التي استعان بها في الشرح، ومن ثمّ تنبّه البحث إلى تنبيهاته العروضيّة، فجمع شتاتها وصنّفها وناقشها وفق المنهج الوصفيّ، مع ترتيبها على الشائع في تبويب علمها، وهي تنبيهاتُ فطنة وحذق، تمزج بين التوجيه والتبرير والاعتراض، لم يُعن بها أحد من الباحثين – على حدّ اطّلاعي – في وقت ضاقت فيه همّتهم عن العروض عامّة.

هكذا تكمن أهميّة البحث في مثلّث أركانه: ألفيّة ابن مالك، وشرح الشاطبيّ، والتنبيهات العروضيّة.

وقصدت بالعروضيّة الجمع بين الوزن والقافية؛ اختصارًا وتغليبًا للعامّ على الخاصّ، فبين العروض والقافية صلات وشيجة غير خافية، تبدأ من معرفة الساكن والمتحرّك، وتتجلّى في باب عدّة القوافي؛ إذ تتنوّع في ألقابها أجزاء ضروب البحور الشعريّة بما يعتريها من زحافات وعلل. وإذا كان الوزن والقافية شريكين في الإيقاع الشعريّ فقد صرّح الشاطبيّ أنّ "موضوع علم العروض الشعر"[(١)]. وعلى هذا قسّم البحث تنبيهاته العروضيّة بين مبحثين، أوّلهما للوزن، والآخر للقافية. والله الموفِّق المستعان.

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مركز إحياء التراث الإسلاميّ، معهد البحوث العلميّة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م، ج٨، ص٢٢١.

التمهيد

قبل الدخول في موضوع البحث يحسن التمهيد لمادّته بنقطتين موجزتين، إحداهما عن ابن مالك وألفيّته، والأخرى عن الشاطبيّ وشرحه على الألفيّة المعروف بالمقاصد الشافية.

(١) ابن مالك والألفيّة:

لا يحتاج ابن مالك أو ألفيّته – في رأيي – إلى ترجمة أو تعريف؛ فكلاهما علَم في رأسه نار؛ لذا أقول موجزًا: هو جمال الدين محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائيّ الجَيّانيّ الأندلسيّ، كان عالمًا بحرًا إمامًا حافظًا في العربيّة والقراءات، وكان نظم الشعر عليه سهلًا، له مؤلّفات كثيرة في النحو والتصريف واللغة والقراءات، توفّي – رحمه الله – سنة (٦٧٢هـ) في دمشق، وقد بلغ أربعًا وسبعين سنة على الأرجح.

أمّا ألفيّة ابن مالك فهي أشهر آثار صاحبها، وأكثرها حفظًا وتعليمًا وشرحًا، ألّفها الناظم في حماة، ووسمها بالألفيّة لعدد أبياتها الذي بلغ بيتين وألف بيت، ووسمها بالخلاصة؛ لأنّه أحصى فيها خلاصة اختصار نظمه الأسبق والأكبر المعروف بالكافية الشافية، الذي نظمه قبلها في حلب[١].

(٢) الشاطبيّ والمقاصد الشافية:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمّد اللخميّ الشاطبيّ الغرناطيّ الأندلسيّ، كان عالمًا إمامًا أصوليًّا فقيهًا لغويًّا، له مؤلّفات كثيرة في الأصول والفقه والحديث والعقيدة والنحو والتصريف واللغة، توفّي – رحمه الله – سنة (٧٩٠هـ) في غرناطة التي لم يغادرها، وقد بلغ سبعين سنة على الراجح.

وإذا كان كتاب "الموافقات" في أصول الفقه أشهر آثار الشاطبيّ، فإنّ شرحه على ألفيّة ابن مالك جليل القدر في العربيّة، يأتي في مقدّمة شروح الألفيّة بسطًا وتفصيلًا وتحقيقًا وثراءً، وهو المسمّى "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية". يقول عنه صاحبه: "وذلك أنّي لم أقصد فيه قصد الاختصار الذي قصده غيري ممّن شرح هذا النظم لأمور أكيدة ...، ولعمري إنّ مطالعه ليطّلع منه على كثير من أسرار

---

(١) انظر: ألفيّة ابن مالك في النحو والتصريف "المسمّاة الخلاصة في النحو"، حقّقها وخدمها: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٨هـ، ص١١-٤٤.

علم اللسان، ودفائن سيبويه وغيره من علماء هذا الشان"[١].

وقد مال الشارح إلى الانتصار للناظم فيما رآه والاعتذار عنه ما وجد إلى ذلك طريقًا، حتّى إذا لم يجد لما ارتكبه مساغًا في المنقول أو المعقول بيّن الحقّ غير مزدرٍ به ولا منتقصٍ له[٢]. وكان أمينًا محقِّقًا، إذا لم يجد جوابًا عن سؤال وارد قال: "لا جواب لي عنه الآن، وليس كلّ داء يعالجه الطبيب"[٣]، وإذا وجد اختلافًا بين النسخ التي وقع عليها أشار إليه. وقال عن نسخته من الألفيّة: "وهي فيما أظنّ من أصحّ ما يوجد من هذا النظم"[٤].

وأخيرًا وصف الألفيّة بقوله: "وليس في هذه الأرجوزة – في الغالب – لفظةٌ لغير معنى، ولا لمجرّد ضرورة وزن أو قافية، بل كلّ لفظ فيها تحته معنى أو معان، فقد أخلاها من الحشو إلا نادرًا، حتّى أنّه كثيرًا ما يشحّ بالألفاظ إذا فُهم معناها، كحروف العطف وغيرها، وقد يأتي بالمثال ليستقرئ منه شروط الباب أو قانونه حرصًا على قلّة الألفاظ وكثرة المعاني، وسترى ذلك في أثناء كلامه إن شاء الله تعالى"[٥].

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٩، ص٤٨٥، ٤٩٤.

(٢) انظر: نفسه، ج٩، ٤٨٦.

(٣) نفسه: ج١، ص٥٧٠. وانظر مثله: ج١، ص٦٨، ٥١٢. ج٢، ص٧١، ٣٦٥. ج٣، ص١٩، ٢٩١. ج٤، ص٧٧، ٥٤٩. ج٥، ص٢٥، ١٤٥. ج٦، ص٢٢٥، ٤٦٨. ج٧، ص٥٥٣، ٥٩٢. ج٨، ص١٨. ج٩، ص٤٦٩.

(٤) نفسه: ج٨، ص٤٠١. وانظر أمثلة لإشارته إلى تعدّد النسخ: ج٢، ص٤٦٣. ج٤، ص٤٥٦. ج٥، ص٣. ج٧، ص٢٣٦. ج٨، ص٤٠٦. ج٩، ص٩٥، ١٠٣.

(٥) نفسه: ج١، ص٢١.

المبحث الأول: تنبيهات الوزن

اهتمّ الشاطبيّ بالوزن العروضيّ في أثناء شرحه لألفيّة ابن مالك، وقد تركّزت تنبيهاته المتعلّقة بهذا القسم في مقامين، أوّلهما عند تصنيفه للألفيّة في ميزان الشعر وتحديد بحرها، والآخر عند حديثه عن الضرورات التي وقف عليها في النظم أو في الشواهد الشعريّة التي استعان بها في شرحه.

أوّلًا- الألفيّة في ميزان الشعر:

يستهلّ الشاطبيّ هذا القسم بتفسيره لكلمة (ألفيّة) قائلًا: "والألفيّة منسوبة إلى الألْف، وهي صفة لموصوف محذوف، أي: في قصيدةٍ ألفيّة، والقصيدة من الشعر من عشرة أبيات فما زاد ...، والعرب تجعل القصيدة كلّها تارة على رويّ واحد، وهو المشهور في أشعارها، وتارة تجعله على حروف مختلفة، وتستعمله شطرين شطرين، أو أربعة أربعة، ولا يكون إلا مزدوجًا. وهذه القصيدة الألفيّة التي ابتدأها الناظم من هذا القسم، ويسمّى المخمّس، ويكثر في الرجز والسريع"[(١)].

فهذا تنبيه ثريّ بالفوائد، تظهر فيه شخصية عالم بألوان الشعر وميزانه؛ إذ صرّح بوجود نمطين متباينين للقصيدة عند العرب، فصنّف ألفيّة ابن مالك على أنها قصيدة من النمط الثاني المختلف عن المشهور، وهو ما اختلف رويّه من الشعر المشطور المزدوج[(٢)]. والمزدوج أو المَثْنَوِيُّ من الشعر يلزم الشاعر في

---

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص١٦-١٧.

(٢) وبين العلماء خلاف حول تسميته بالقصيد، فمنهم من يرى أنّ كلّ شطرين من ذلك شعر على حدته، ولا يسمّى قصيدة إلّا إذا انتهى إلى سبعة أشطار فما زاد، كما جاء عن ابن برّي، أو عشرة فما زاد، كما اختار الشاطبيّ آنفًا. ومنهم من لا يجعل ذلك كلّه قصيدةً واحدةً وإن تجاوزت الأبيات سبعةً، كما قال الدماميني؛ لأنّهم لا يلتزمون إجراءها على رويّ واحد ولا على حركة واحدة ...، وتبعه الصبّان والدمنهوريّ، فصرّحا أنّ ألفيّة ابن مالك لا يقال لها قصيدة حقيقة. وقد أجاد ابن رشيق في الفصل بقوله: "قد خصّ الناس باسم الرجز: المشطور والمنهوك وما جرى مجراهما، وباسم القصيد: ما طالت أبياته، وليس كذلك؛ لأنّ الرجز ثلاثة أنواع غير المشطور والمنهوك والمقطوع ...، فهذه داخلة في القصيد، وليس يمتنع أيضًا أن يسمّى ما كثرت بيوته من مشطور الرجز ومنهوكه قصيدة؛ لأنّ اشتقاق القصيد من (قصدت إلى الشيء)، كأنّ الشاعر قصد إلى عملها على تلك الهيئة، والرجز مقصود أيضًا إلى عمله كذلك". ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ ١٩٨١م،=

شطريه التقفية أو التصريع العروضيّ[١]، ويكون الرويّ واحدًا في الشطرين. وفي تعبير الشاطبيّ بأنّه "يسمّى المخمّس" تجوّز، قد يوهم مَن يعجل على الشيخ أنّه أخطأ، غير أنّ اللبس يتنحّى بتفسير محكم يأتينا من ابن رشيق.

يقول صاحب العمدة في محاسن الشعر: "ونوع آخر يسمّى مخمّسًا، وهو: أن يؤتى بخمسة أقسمة على قافية، ثمّ بخمسة أخرى في وزنها على قافية غيرها كذلك، إلى أن يفرغ من القصيدة، هذا هو الأصل، وأكثروا من هذا الفنّ حتّى أتوا به مصراعين مصراعين فقط، وهو المزدوج، إلا أنّ وزنه كلّه واحد وإن اختلفت القوافي، كذات الأمثال، وذات الحلل، وما شاكلهما، ولا يكون أقلّ من مصراعين، وكلّ مشطور أو منهوك فهو بيت، وإن قيل مصرع فعلى المجاز، وما سوى ذلك ممّا لم يأتِ مثله عن العرب فهو مصاريع ليس ببيت، ولم أجدهم يستعملون في هذه المخمّسات إلا الرجز خاصّة؛ لأنّه وطئ سهل المراجعة"[٢].

=ج١، ص١٨٢-١٨٣. ومن العجيب هنا أنّ الدماميني وقف على فكرة القصد هذه، وطبّقها على مفهوم الشعر عامّة قبل أن يغفل عن تطبيقها على مفهوم القصيدة. انظر: الدماميني: العيون الغامزة على خبايا الرامزة، تحقيق: الحسّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، ص١٨٨، فيها رأيه ورأي ابن برّي، وقبلها موضع القصد ص١٨٦-١٨٧. والصبّان: شرح الصبّان على منظومته في العروض، المطبعة الخيريّة، القاهرة، ط٢، ١٣٢١هـ، ص٢٧. وحاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعينيّ، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د.ت، ج١، ص٤٦. والدمنهوريّ: الحاشية الكبرى على متن الكافي في علمَي العروض والقوافي، المطبعة الميمنيّة، القاهرة، ١٣٠٧ه، ص٥٣.

(١) التصريع العروضيّ: أن تكون عروض البيت فيه تابعة لضربه آخذة حكمه، فتنقص بنقصه، وتزيد بزيادته. أمّا التقفية فأن تكون العروض مماثلة للضرب من غير تغيير. وكلاهما تصريع عند المتقدّمين، وقد ظهر التفريق بينهما متأخّرًا. انظر: ابن رشيق: العمدة، ج١، ص١٧٣. والخطيب التبريزيّ: الكافي في العروض والقوافي، تحقيق: الحسّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م، ص٢٠. وأبا يعلي التنوخيّ: كتاب القوافي، تحقيق: د. محمّد عوني عبد الرءوف، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م، ص٧٩-٨٠. والدماميني: العيون الغامزة، ص١٣٩-١٤٠.

(٢) ابن رشيق: العمدة، ج١، ص١٨٠. و"ذات الأمثال" أرجوزة طويلة مشهورة لأبي العتاهية، و"ذات الحلل"=

وعلى هذا الأساس نجد الشاطبيّ يعبّر عن المزدوج من الألفيّة في موضع بالشطرين فيقول: "ومثل هذا العيب موجود في الشطرين اللذين بعد هذين"[١]. وفي موضع آخر بالبيتين فيقول: "إنّ الناظم أتى بـ (ذا) رويًّا في البيتين معًا"[٢]. وقد شرح الشيخ قول ابن مالك في بدايات الألفيّة:

وَأَسْـــتَعِينُ اللهَ فِـــي أَلْفِيَّـــهْ مَقَاصِـدُ النَّحْـوِ بِهَـا مَحْوِيَّـهْ

تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

فقال: "ويعني الناظم بقوله: (ألفيّة) النسبة إلى ألف مزدوج، لا إلى ألف بيت؛ لأنّها ألفا بيت من مشطور الرجز، ويبعد أن يكون قصده النسبة إلى الألفين وإن كان في اللفظ ممكنًا"[٣].

وهنا نجد ترجيح الشارح للنسبة إلى ألف مزدوج؛ لأنّه يرى الألفيّة من مشطور الرجز. وقد يرجع حكمه هذا إلى اجتماع القطع[٤] في العروض والضرب في مواضع كثيرة من النظم، في حين أنّ تامّ الرجز يتّسم بأنّ عروضه صحيحة، سواء أكان ضربه صحيحًا أم مقطوعًا.

وَأَسْـــتَعِينُ اللهَ فِـــي أَلْفِيَّـــهْ	مَقَاصِـدُ النَّحْـوِ بِهَـا مَحْوِيَّـهْ
o/o/o/ o//o/o/ o//o//	o/o/o/ o///o/ o//o//
مُتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلْ	مُتَفْعِلُنْ مُسْتَعِلُنْ مُسْتَفْعِلْ
عروض مقطوعة	ضرب مقطوع

=منظومة مفقودة لأبان اللاحقي، الذي اشتهر بالشعر المزدوج في العصر العباسيّ، ونظم كتاب كليلة ودمنة شعرًا.

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٧، ص١٧٤.

(٢) نفسه: ج٤، ص٥٥٦.

(٣) نفسه: ج١، ص١٧.

(٤) القطع: علّة عروضية من علل النقص، وهي: حذف ساكن الوتد المجموع (//o)، وإسكان الحرف الذي قبله. فتصير (مُسْتَفْعِلُنْ) /o/o//o (مُسْتَفْعِلْ) أو (مَفْعُولُنْ) /o/o/o ، وذلك في الرجز على سبيل المثال. ومن المعلوم أنّ العلّة إذا عرضت فإنّ الشاعر يلتزم بها في قصيدته خلافًا للزحاف، "إلّا أنّهم اتّفقوا على جواز استعمال القطع مع التمام في ضرب الأرجوزة المشطورة؛ إجراءً للعلّة مجرى الزحاف" في عدم اللزوم. الدماميني: العيون الغامزة، ص١٨٧. وهذا ما تحقّق في ألفيّة ابن مالك؛ إذ لم يلتزم القطع، والأبيات الدالّة على ذلك كثيرة، كأوّل الألفيّة وثانيها ورابعها ... . ولذلك قال الدماميني: "استدرك بعضهم للرجز عروضًا أخرى مقطوعة ذات ضرب مماثل لها". نفسه: الصفحة نفسها.

أما مشطور الرجز فيتّسم بمجيء العروض والضرب صحيحين أو مقطوعين[١]، وهذا ما تحقّق في نظم ابن مالك بالهيئة المزدوجة. فإذا كان القول السابق جاء على وجه القطع في شطريه أو مصراعيه، فإنّ تاليه جاء على وجه الصحّة، حيث قال الناظم:

تُقَـرِّبُ الْأَقْصَـى بِلَفْـظٍ مُـوجَزِ وَتَبْسُـطُ الْبَـذْلَ بِوَعْـدٍ مُنْجَـزِ

o//o/o/ o//o/o/ o//o// o//o/o/ o///o/ o//o//

مُـتَفْعِلُنْ مُسْـتَفْعِلُنْ مُسْـتَفْعِلُنْ مُـتَفْعِلُنْ مُسْـتَعِلُنْ مُسْـتَفْعِلُن

عروض صحيحة ضرب صحيح

ومن ثمّ فلا وجه في ميزان الشعر لعدّ الألفيّة من تامّ الرجز سوى أنّ الناظم قصد لزوم ما لا يلزم من التصريع فيها كلّها، فحينئذ يصحّ وقوع القطع في العروض من أجل التصريع، "وما يُظنّ أنّه بيتان فهو بيت واحد، إلّا أنّه مصرّع، وهذا يقتضي ألّا يرد منه شيء إلّا زوجًا"[٢]، وهنا يقول أبو الحسن العروضيّ: "وأمّا المصراعان فأن تكون القصيدة كلّها مصرّعة"[٣]. لذا يفضَّل أن نقول في سمة الرجز: عروضه تأتي صحيحة ما لم يقصد الشاعر التصريع، فإن صرّع جاءت العروض مناسبة للضرب.

---

(١) للعروضيّين في المشطور عروضه وضربه مذاهب عدّة. انظر: الإسنويّ: نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، تحقيق: د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م، ص٢٣٢-٢٣٥. والدماميني: العيون الغامزة، ص١٨٥-١٨٧.

(٢) الإسنويّ: نهاية الراغب، ص٢٣٥. وصرّح بأنّ هذا مذهب ملأ معتبرين، منهم الأخفش والزجّاج وابن الحاجب، ص٢٣٤.

(٣) أبو الحسن العروضيّ: الجامع في العروض والقوافي، حقّقه وقدّم له: د. زهير غازي زاهد و أ. هلال ناجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ١٩٩٦م، ص٢١٨. وانظر باب المصراع عنده: ص١٧٦. والأصل في التصريع أن يكون لمطلع القصيدة، كأنّ مصراعيه بابها ومدخلها، وقد جعله الشعراء في مهمّات القصائد فيما يتأهّبون له من الشعر، فدلّ ذلك على فضل التصريع، لكنّهم توسّعوا فيه حتّى صرّعوا في غير موضعه، فصرّعوا أبياتًا أخر مع الأوّل، وذلك يكون من اقتدار الشاعر وسعة بحره، وقد يغفل التصريع في الأوّل ويأتي به فيما بعد، وهذا معروف عن الشعراء المطبوعين المجيدين. انظر: قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق وتعليق: د. محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت، ص٨٦-٩٠. وابن رشيق: العمدة، ص١٧٤-١٧٦. وأبا يعلي التنوخيّ: كتاب القوافي، ص٨٢.

ثانيًا- الوزن وضرورات الشعر:

تناثرت في شرح الشاطبيّ على الألفيّة ضرورات كثيرة نبّه عليها لأجل الوزن واستقامته، وإذا كان اهتمامه في ذلك منصبًّا على نظم ابن مالك فقد امتدّ لبعض الشواهد الشعريّة التي استعان بها في شرحه، ولم يعمد الشارح للحصر؛ إذ يقول: "وكثيرًا ما أخْطُر في هذا النظم على ضرائر شعريّة فلا أُنبِّه عليها؛ لكوني قد قدّمتُ التنبيه عليها مرارًا، والعذر في مثل هذا مقبول"(١).

ولقد تنوّعت مسالك الناظم في الألفيّة لأجل الوزن، فأقدم على: قصر الممدود، والحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، ووضع الظاهر موضع المضمر، والمضمر موضع الظاهر، والتعبير بكلمة غير شائعة، أو بلغة نادرة، والتنكير، والإسكان، ووصل القطع، وقطع الوصل ...(٢). ومن ذلك – على سبيل التمثيل – ما سلكه ابن مالك في فصل "تابع المنادى" حيث قال:

فِي نَحْوِ "سَعْدُ سَعْدَ الَاوْسِ" يَنْتَصِبْ ثَـانٍ، وَضُـمَّ وَافْـتَحَ اوَّلًا تُصِـبْ

فنبّه الشارح على أنّ "قوله: (سَعْدَ الَاوْسِ) وقوله: (وَافْتَحَ اوَّلًا) جاء بهما على نقل الحركة، وبذلك يستقيم الوزن، إذ لو لم ينقل لانكسر"(٣). والمراد بنقل الحركة هنا وصل همزة القطع في (الْأَوْسِ) و(أَوَّلًا)؛ حتى لا يسكن ما قبلها فينكسر الوزن، وعليه تُنقل فتحة الهمزة إلى سابقها ويصير القطع وصلًا، فيستقيم الوزن في تفعيلة مخبونة (//o//o) (مُتَفْعِلُنْ) أو (مُفَاعِلُنْ).

ثم عكس ابن مالك مسلكه هذا في باب "ما لا ينصرف"، عندما أكّد على أصليّة الوصفيّة والاسميّة في منع الصرف، وإلغاء تأثير العارض منهما، قائلًا:

وَأَلْغِـيَنَّ عَـارِضَ الْوَصْـفِيَّهْ كَـأَرْبَعٍ، وَعَـارِضَ الْإِسْـمِيَّهْ

فنبّه الشاطبيّ على أنّ الناظم "ارتكب هنا قطع همزة الوصل في (الِاسْمِيَّة)؛ إذ لم يستقم له تحريك اللام

---

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٨، ص٩٧.

(٢) انظر: نفسه، ج١، ص٥٠، ١٣٦، ج٢، ص١٣٩، ج٤، ص٥٧٤، ج٥، ص١١٦، ٢٨٣، ٣٤٧، ٥٣٢، ٦٠١-٦٠٢، ٦١٥-٦١٦. ج٧، ص١٦٥-١٦٦، ٢٥٥. ج٨، ص٢٤، ١٢٨، ١٨١-١٨٢، ٤٧٦. ج٩، ص٤٦٩-٤٧٠.

(٣) نفسه: ج٥، ص٣٣٣. وسعد الأوس: سعد بن معاذ رضي الله عنه.

وسقوط همزة (اسم)؛ لما يلقى فيه من الكفّ[١] في (مُسْتَفْعِلُنْ)، والكفّ لا يقع في وتد[٢]، فاضطرّ إلى إثبات الهمزة وإبقاء لام التعريف على إسكانها، كما قال الشاعر[٣]:

إِذَا جَـاوَزَ الْإِثْنَـيْنِ سِـرٌّ فَإِنَّـهُ بِنَـثٌّ وَإِفْشَـاءِ الْحَـدِيثِ قَمِـينُ"[٤].

فكلمة (الِاسْمِيَّة) بالوصل على أصلها تجعل التفعيلة قبل الأخيرة مكفوفة بحذف سابعها الساكن، وهو في الوقت نفسه ساكن وتدها المجموع آخرها، وهذا لا يقع في (مُسْتَفْعِلُنْ)، ولا يختصّ بالوتد، ومن ثمّ لا يدخل هذا الزحاف بحر الرجز، فاحتاج الناظم لضبط الوزن إلى إيجاد سكون يتمّم آخر التفعيلة ويبعده عن زحاف الكفّ، فقطع همزة الوصل لتسكين اللام قبلها، وبدأ بالهمزة آخر تفعيلات البيت.

وكان من أكثر ضرورات الألفيّة التي نبّه عليها الشارح: قصر الممدود[٥]، والحذف[٦]. فمن القصر ما جاء في أوّل أبواب النظم بعد المقدّمة، وهو باب "الكلام وما يتألّف منه"، حيث قال ابن مالك:

وَمَاضِـيَ الْأَفْعَـالِ بِالتَّـا مِـزْ وَسِـمْ بِـالنُّونِ فِعْـلَ الْأَمْـرِ إِنْ أَمْـرٌ فُهِـمْ

فنبّه الشاطبيّ على أنّ الناظم "قصر (التاء) ضرورة كما تقدّم، وهذه عادته في أمثال ذلك، لا يتحاشى عنه ولا عن غيره من الضرورات الشعريّة واستعمال اللغات النادرة؛ لداعية الوزن والقافية، وسترى ذلك

---

(١) الكفّ: زحاف مفرد، يعني: حذف السابع الساكن، كأن يدخل تفعيلة (مُسْتَفْعِ لُنْ) (/o/o//o) فتصير (مُسْتَفْعِ لُ) (/o/o//).

(٢) الوتد: مقطع من مقاطع التفعيلة العروضيّة، يتكوّن من ثلاثة أحرف: حرفان متحرّكان بعدهما ساكن (//o)، أو بينهما ساكن (/o/)، فالنوع الأوّل وتد مجموع، والنوع الثاني وتد مفروق.

(٣) من الطويل، لقيس بن الخطيم في ديوانه، برواية "بنشرٍ وتكثيرِ الحديثِ قمينُ"، أي: خليق وجدير. انظر: ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م، ص١٦٢.

(٤) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٥، ص٥٩٤.

(٥) انظر: نفسه، ج١، ص٤٥، ٥٧، ٩٩، ١٤٢، ١٧٥، ٣٢٩، ٤٢٦-٤٢٧. ج٢، ص٢٦٤-٢٦٥، ٣٠٣. ج٣، ص١٦-١٧. ج٤، ص٧٣. ج٥، ص٣٢، ٦٦، ٢٤٤، ٣٤٦. ج٦، ص١٤٩، ٤٤١. ج٧، ص٢٥٦-٢٥٧. ج٨، ص١٣٠، ١٨٠. ج٩، ص٩٥.

(٦) انظر: نفسه، ج١، ص١٢٩، ١٣٧، ٢٣٢، ٣٦٨-٣٦٩، ٣٩٤، ٤٢٦. ج٢، ص١٥٢، ٤٧٨، ٥١٩-٥٢٠. ج٣، ص١٦-١٧. ج٤، ص١٣٣. ج٥، ص٦٦، ١٤٨، ٢٣٣، ٤٠٣. ج٧، ص٢٢٥، ٢٣٦، ٥٦٧، ج٨، ص٦٩، ٩١، ٤٩٥.

كلّه إن شاء الله"[١].

ومن الحذف: حذف العاطف، أو الجارّ، أو فاء جواب الشرط، أو ياء المنقوص، أو ياء النسب ...، كما جاء في باب "المعرب والمبنيّ"، بعد أن صرّح ابن مالك أنّ الأصل في المبنيّ التسكين، فقال:

وَمِنْـهُ ذُو فَـتْحٍ وَذُو كَسْـرٍ وَضَـمّ كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ، وَالسَّـاكِنُ كَـمْ

وهنا نبّه الشاطبيّ على أنّ "قول الناظم: (كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ) على حذف العاطف، أي: كأين وأمس وحيث، فحذف لضرورة الوزن"[٢]؛ حتّى لا تختل تفعيلة (مُتَفْعِلُنْ) أو (مُفَاعِلُنْ) (//o//o) المخبونة، كما حذف التنوين للوقف على ميم (ضَمّ) دون تشديد؛ لاكتمال التفعيلة على هذا (مُسْتَفْعِلُنْ) (o//o/o/).

وعلى عكس الحذف قلّ أن يأتي الناظم بحشو زائد لأجل الوزن وإتمام تفعيلات الشعر، كما جاء في باب "الوقف" عند حديثه عن هاء السكت وحكم الوقف بها، إذ قال:

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَـ"عِ" أَوْ كَـ"يَعِ" مَجْزُومًا، فَرَاعِ مَا رَعَـوْا

فعلّق الشارح على آخر البيت (فَرَاعِ مَا رَعَوْا) قائلًا: "والظاهر أنّ هذا الكلام تتمّة لبقيّة الشعر لا فائدة فيه، والله أعلم. وكان الأولى أن لو قال: (فَارْعَ) أو ؛ لأنّ (فَرَاعِ) من (رَاعَى)، و(مَا رَعَوا) من (رَعَى)، فلو وفّق بين الفعلين لكان أولى، مع أنّه لا يمتنع ما قال وعكسه"[٣].

ويبدو أنّ الشاطبيّ في توفيقه بين الفعلين شغله وزن الصرف عن وزن العروض؛ لأنّ اقتراحه الثاني (فَرَاعِ مَا رَاعَوْا) يكسر الوزن العروضي بلا ريب، أمّا اقتراحه الأوّل فوجهه غريب مخالف للأصل؛ إذ لو قال الناظم قول الشارح: (فَارْعَ مَا رَعَوْا) لأجرى العلّة مجرى الزحاف في الحشو؛ لأنّ التفعيلة قبل الأخيرة ستكون مقطوعة (مُسْتَفْعِلْ) (/o/o/o)، "وقطع الوتد لا يكون إلّا في الضرب أو العروض إذا كان

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص٦٠.

(٢) نفسه: ج١، ص١٢٩.

(٣) نفسه: ج٨، ص٩٣. وانظر مثل هذ الحشو في باب "عطف النسق": ج٥، ص١٤٧-١٤٨.

البيت مصرّعًا أو مقفًّى "[١]. ولم يقل أحد – فيما أعلم – بمجيء القطع في حشو غير حشو المتدارك.

هكذا سرت تنبيهات الشيخ على الوزن والضرورة في أثناء شرحه للألفيّة، وسبق أن أشار البحث آنفًا إلى كثير من مواضعها في الحاشية؛ لضيق المقام عن عرضها كلّها، ولأنّ الضرورة ليست مقصودة لذاتها هنا؛ إذ المراد منها تنبّه الشارح إلى الوزن العروضيّ والتنبيه عليه. بيد أنّه لا يمكن إغفال مسألة مهمّة تتعلّق بهذا الجانب وتقتضي توضيحًا وتمثيلًا في السطور القادمة.

لقد بدت الضرورة الشعريّة في شرح الشاطبيّ للألفيّة على رأس المسائل التي خالف فيها الشارحُ ابنَ مالك، وذلك على غير عادته، فرأي صاحب الألفيّة "أنّ الضرورة الشعريّة إنّما تُعَدّ ضرورة إذا لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة، فإن أمكن ذلك عُدَّت من قبيل ما جاء في الكلام"[٢]، وهي حينئذ من اختيار الشاعر. أما الشاطبيّ فلم يقيّدها بعدم وجود فسحة أو اختيار أمام الشاعر، وقال: "ذو الاضطرار هو: ما جاء في الشعر لضرورة الوزن، ولولا الوزن لَتُكُلِّمَ به على ما يُعطيه القياس"[٣].

وعلى هذا أبطل رأي ابن مالك من أوجه، أحدها "أنّ الضرورة عند النحويّين ليس معناها أنّه لا يمكن في الموضع غيرُ ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلّا ويمكن أن يعوّض من لفظها غيره من الألفاظ الصحيحة الجارية على القياس المستمر ...، وإذا وصل الأمر إلى هذا الحدّ أدّى إلى أن لا ضرورة في شعر عربيّ، وذلك خلاف الإجماع والبديهة. وإنّما معنى الضرورة – وهو الثالث – أنّ الشاعر قد لا يخطر بباله إلّا

---

(١) العبيديّ: الوافي في علمي العروض والقوافي، تحقيق ودراسة صباح يحيى إبراهيم باعامر، إشراف: د. صالح جمال بدوي، رسالة ماجستير بكلّيّة اللغة العربيّة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤١٩-١٤٢٠هـ، ج١، ص١٨٣.

(٢) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص٤٨٩. ونصّ ابن مالك في كتابه معلّقًا على بعض شواهد الشعراء: "وعندي أنّ مثل هذا غير مخصوص بالضرورة؛ لتمكُّن قائل الأوّل أن يقول: ...، فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار". ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، و د. محمّد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، ج١، ص٢٠٢.

(٣) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٦، ص٤٨٠. وانظر: ج١، ص٣٠٠. وعن دراسة الضرورة من جهات متنوعة، كالجواز والمنع، والإطلاق والتقييد، واللغة واللهجة، انظر: د. محمّد حماسة عبد اللطيف: لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعريّة"، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م، ص٨٨-١٤٦.

لفظة ما تضمّنه النطق به في ذلك الموضع بلا زيادة أو نقص أو غير ذلك، بحيث قد يتنبّه غيره إلى أن يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة"[١].

ثمّ علّق خامس تلك الأوجه بالوزن العروضيّ، وهو "أنّ العرب قد تأتي الكلام القياسيّ لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره، أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك. والعرب في ذلك على فرقتين: فرقة – وهم الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت – قصدهم في استقامة المعنى، وإن أدّى إلى زحاف مستثقل؛ إذ لم يخرج عن الوزن الطبيعيّ. قال المازنيّ: أمّا الجفاة الفصحاء فلا يبالون كسر البيت – يعني الزحاف – لاستنكارهم زيغ الإعراب. قال ابن جنّي: وهذا المذهب أقوى عندي؛ لأنّ احتمال الزحاف أسهل من احتمال زيغ الإعراب، ومثال هذا قول امرئ القيس[٢]:

أَعِنِّـي عَلَـى بَـرْقٍ أُرَاهُ وَمِـيضِ يُضِـيءُ حَبِيًّا فِـي شَـمَارِيخَ بِـيضِ

فقد كان يمكن أن يحذف الياء من (شماريخ)، وهو قبْض[٣] (فَعُولُنْ) قبل الضرب المحذوف[٤] في الطويل، وهو الواجب عند الخليل، والسلامة فيه ضعيفة، وحذف ياء (فعاليل) في الشعر جائز، إلّا أنّه حافظ على استقامة الإعراب ولم يبالِ بضعف الوزن، ومثل هذا كثير.

وفرقة حافظت على الوزن حتّى ارتكبت من أجله زيغ الإعراب وارتكاب الضرورة، كقوله: (أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ)[٥]، وقد أمكنه أن يقول: مَعَارٍ وَاضِحَاتٍ. وكذلك: (وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص٤٩٣-٤٩٥.

(٢) من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه، بفتح همزة (أَراه). انظر: ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م، ص٧٢.

(٣) القبض: زحاف مفرد، يعني: حذف الخامس الساكن، كأن يدخل تفعيلة (فَعُولُنْ) (//o/o) فتصير (فَعُولُ) (//o/).

(٤) الحذف: علّة نقص، تعني: إسقاط السبب الخفيف من آخر التفعيلة، كأن يدخل تفعيلة (مَفَاعِيلُنْ) (//o/o/o) فتصير (مَفَاعِي) (//o/o)، وتُحوَّل إلى (فَعُولُنْ) (//o/o).

(٥) من الوافر، للمتنخِّل الهذليّ في أشعار الهذليّين برواية "فاخرات" محلّ "واضحات"، انظر: السكّريّ: شرح أشعار=

تَمَلَّقِ)[١] ممكنٌ أن لو قال: وَلَا تَرَضَّهَا. وكذلك قوله: (أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي)[٢]، وعلى هذا المعنى حمل ابن جنّي قول الراجز: (فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ)[٣]، وهذا الباب واسع، فإذا كان هذا شأنهم فكيف نتحكّم على العرب في كلامها ونلزمها ما لا يلزمها؟"[٤].

= الهذليّين، حقّقه: عبد الستّار أحمد فرّاج، راجعه: محمود محمّد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م، ج٣، ص١٢٦٨. وهو من شواهد سيبويه وابن جنّي، انظر لهما على الترتيب: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، ج٣، ص٣١٢-٣١٣. والخصائص، تحقيق: محمّد عليّ النجار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م، ج١، ص٣٣٤. ولو قال: (مَعَارٍ) لما كسر الوزن؛ لأنّ زحاف العصب يُسكن الخامس المتحرّك من تفعيلة (مُفَاعَلَتُنْ) (//o///o)، فتصير (مُفَاعَلْتُنْ) (//o/o/o)، وتحوَّل إلى (مَفَاعِيلُنْ)، غير أنّ الشاعر فرّ من الزحاف فارتكب زيغ الإعراب.

(١) من الرجز، لرؤبة في ديوانه مما نُسب إليه. انظر: ديوان رؤبة بن العجّاج، ضمن مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، الكويت، د.ت، ص١٧٩. ولو قال: (وَلَا تَرَضَّهَا) لحقّق الجزم دون كسر البيت؛ لأنّ زحاف الخبن يحذف الثاني الساكن من تفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) (/o/o//o) فتصير (مُتَفْعِلُنْ) (//o//o)، وتُحوَّل إلى (مُفَاعِلُنْ).

(٢) من الوافر، لقيس بن زهير العبسيّ في شعره، واختلفت روايته هناك بين (يأتيك) و(يبلغك). انظر: عادل جاسم البياتي: شعر قيس بن زهير، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٢م، ص٢٩. وهو من الشواهد المشهورة برواية (يأتيك)، انظر: سيبويه: الكتاب، ج٣، ص٣١٥-٣١٦. وابن جنّي: الخصائص، ج١، ص٣٣٣. ولو قال: (أَلَمْ يَأْتِكَ) لحقّق الجزم دون كسر البيت؛ لأنّ زحاف النقص يُسكن الخامس المتحرّك ويحذف السابع الساكن من تفعيلة (مُفَاعَلَتُنْ) (//o///o)، فتصير (مُفَاعَلْتُ) (//o/o/)، وتحوَّل إلى (مَفَاعِيلُ).

(٣) من الرجز، بلا نسبة، وشاع إنشاده عن الفراء. انظر ابن جنّي: الخصائص، ج٣، ص٣٠٣. والفرّاء: معاني القرآن، تحقيق: محمّد عليّ النجّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ج١، ص١٦٠. ولو قال: (فَلْيَدْنُ) لأقام الإعراب دون تأويل والوزن دون خبن؛ فالتفعيلة حينئذٍ (مُسْتَفْعِلُنْ).

(٤) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص٤٩٦-٤٩٩. وانظر: ابن جنّي: الخصائص، ج١، ص٣٣٣-٣٣٥.

وعلى الرغم من إبطال الشاطبيّ لمذهب ابن مالك في الضرورة، فقد أخذ به في بعض المواضع من شرح الألفيّة، كما فعل في باب "الفاعل" تذكيرًا وتأنيثًا، عند ترجيحه لرأي الناظم في أنّ جمع التكسير "يُطلَق تارة على الجمع المسلَّم إذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب، ... ومن ذلك عند الناظم بنون وبنات، فإنّهما لم يسلم فيهما بناء الواحد، فحكمهما حكم جمع التكسير، فتقول: جاء البنون، وجاءت البنون، وجاء البنات، وجاءت البنات"[١].

واستدلّ على ذلك ببعض الشواهد الشعريّة، ثمّ قال: "ولا يُقال: إنّ هذه الشواهد اضطراريّة، فلا حجّة فيها على جواز مثلها في الكلام؛ لأنّا نقول: هي في قوّة ما وقع في الكلام؛ لإمكان إسقاط التاء من (قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ)[٢]؛ إذ لا ينكسر به الوزن، وإمكان إلحاقها في قوله: (وَهَمَّ بَنَاتِي)[٣] وما بعده، ولا ينكسر الوزن بذلك، وهذا بناءٌ على طريقة ابن مالك في اعتبار ما هو ضرورة ممّا ليس بضرورة؛ لإمكان زوالها مع بقاء الوزن وعدم ذلك. وقد تقدّم تقريرها في باب الموصول"[٤].

غير أنّ الغالب في شرح الشاطبيّ أن يحكم بالضرورة على مذهبه لا مذهب الناظم، ومن ذلك ما جاء في باب "الوقف" حيث قال ابن مالك:

وَمَا فِي الِاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ أَلِفُهَـــا، وَأَوْلِهَـــا الْهَـــا إِنْ تَقِـــفْ

فقال الشارح: "وقوله: (حُذِفْ أَلِفُهَا) ظاهره أنّ الألف حُذفت البتّة ولم تجئ ثابتةً، وهذا صحيح في

---

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٢، ص٥٨٨-٥٨٩.

(٢) من البسيط، للنابغة في ديوانه. انظر: ديوان النابغة الذبيانيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م، ص٨٢. ولو حذف تاء التأنيث لصارت التفعيلة مطويّة بحذف الرابع الساكن، من (مُسْتَفْعِلُنْ) (/o/o/o) إلى (مُسْتَعِلُنْ) (/o///o)، وتُحوَّل إلى (مُفْتَعِلُنْ).

(٣) يقصد (وَهَمَّ بَنَاتِي أَنْ يَبِنَّ ...) من الطويل، لكُثيّر في ديوانه. انظر: ديوان كُثيّر عزّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١ه ١٩٧١م، ص٤٥١. فلو أدخل تاء التأنيث وقال: (وَهَمَّتْ) (فَعُولُنْ) لحافظ على الوزن وصارت التفعيلة سالمة من القبض الذي حذف خامسها الساكن.

(٤) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٢، ص٥٩٠. وانظر مثل هذا المأخذ عنده: ج١، ص٢٣٨-٢٣٩. ج٣، ص٣٥٢.

المجرورة بحرف، وإن جاء إثباتها ففي الضرورة، نحو قول حسّان بن ثابت[١]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

فإن قيل لا ضرورة في هذا؛ لأنّ حذفها لا يكسر الشعر، وإذا كان كذلك ثبت أنّه اختيار على مذهب الناظم. فالجواب أنّ إثباتها أكملُ في الوزن من حذفها، وأيضًا ليس معنى الضرورة أنّه يُضطرّ الشاعر حتّى لا يمكنه أن يُعوّض منه غيره ممّا لا ضرورة فيه، وإلّا فما من ضرورة إلّا ويمكن أن يعوّض منها لفظ آخر لا ضرورة فيه، لكن كان يكون فيه تضييق كثير، وقد اعتمد الناظم في عربيّته على ذلك التوهّم، وبيّنتُ بطلانه في (الأصول)، ومرّ من ذلك طرف في هذا الشرح"[٢].

وفي جواب الشاطبيّ بأنّ إثبات ألف (ما) في بيت حسّان أكمل وزنًا من حذفها إشارة إلى أنّ تفعيلة الإثبات (مُفَاعَلْتُنْ) (//o/o/o) – التي تُحوَّل إلى (مَفَاعِيلُنْ) – دخلها زحاف العصب بإسكان الخامس المتحرّك من (مُفَاعَلَتُنْ) (//o///o). أمّا حذف الألف فجعل التفعيلة (مُفَاعَتُنْ) (//o//o) – التي تُحوَّل إلى (مُفَاعِلُنْ) – بدخول زحاف العقل عليها، وهو حذف الخامس المتحرّك. وعلى رغم أنّنا أمام زحافين يجوز كلاهما في هذه التفعيلة من الوافر، فإنّ الشارح رأى إسكان الخامس المتحرّك أكمل في الوزن من حذفه، ويدعم رأيه عندي أنّ العصب أحسن زحافات الوافر، وأيسرها، وأكثرها انتشارًا.

ثمّ عاد الشارح إلى بيت الألفيّة منبّهًا على أنّ الناظم "أخذ يبيّن حكم لحاق الهاء في الوقف، فقال: (وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ). معنى (أَوْلِهَا): أتبعها الهاء إن وقفتَ، يعني على (ما) المحذوفة، وكان حقّه أن يقول: (إِنْ وَقَفْت)، فيأتي بالماضي؛ لأنّ الجواب محذوف، دلّ عليه قوله: (أَوْلِهَا الْهَا)، لكن ارتكب

(١) من الوافر، لحسّان في ديوانه، برواية حذف الألف: (فَفِيمَ تَقُولُ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ)، وعليها لا شاهد فيه. انظر: ديوان حسّان بن ثابت، حقّقه وعلّق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م، ج١، ص٢٥٨. وكثرت روايته بالألف كما ذكرها الشاطبيّ، انظر مثلًا: الديوان نفسه، ج١، ص٢٦٠. وابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله عليّ الكبير ومحمّد أحمد حسب الله وهاشم محمّد الشاذليّ، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ج٤٢، ص٣٧٨١، (قوم).

(٢) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٨، ص٩٦. والأصول: كتاب له مفقود، سمّاه "أصول العربيّة".

الوجه النادر الذي لا يوجد إلا في الشعر، نحو[١]:

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا

وقد تقدَّم التنبيه على نظائر من ذلك، وتركت التنبيه على أُخر؛ لكثرة تكرارها، كقوله قبل هذا: (وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ)"[٢].

ورأي الشاطبيّ هنا يتّفق مع رأي ابن مالك نفسه في شرحه للتسهيل، حيث علّق على الشاهد المذكور قائلًا: "ولا يجوز أن يتقدّم دليل الجواب على الشرط في السعة إلّا إذا كان ماضيًا، نحو: آتيك إن أتيتني، ولا يجوز: آتيك إن تأتني إلّا في الشعر، كما في قوله: (فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا)"[٣]، أي: على الضرورة.

فإذا نظرنا إلى قول الناظم الأخير في التنبيه: (وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ)، وجدنا أنه خالف نفسه في الشرط والضرورة معًا؛ إذ جاء بالشرط مضارعًا، ولا ضرورة فيه على مذهبه؛ لأنّه كان بوسعه أن يقيم النحو والوزن في آن واحد، فيقول: (وَالنَّقْلُ إِنْ عُدِمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ)، مستفيدًا من إدخال زحاف الخبن على تفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) (/o/o//o) بحذف الثاني الساكن، فتصير (مُتَفْعِلُنْ) (//o//o)، وتُحوَّل إلى (مُفَاعِلُنْ)، ويكون معها الشرط بالماضي وفقًا للضابط النحويّ الذي ارتضاه في شرح التسهيل.

هكذا يتبيّن أنّ مذهب ابن مالك في الضرورة يضيق على صاحبه عند تطبيقه على ألفيّته. ولم تنحصر تنبيهات الشاطبيّ على ضعف هذا المذهب في النظم فحسب، بل امتدّت إلى الشواهد الشعريّة التي تعامل معها الناظم، ومن ذلك ما جاء في باب "المعرَّف بأداة التعريف" حيث قال ابن مالك عن زيادتها:

---

(١) من الطويل، لزهير بن مسعود – من الشعراء المقلّين – وتعود روايته إلى أبي زيد الأنصاريّ: النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: د. محمّد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة وبيروت، ط١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، وانظر: ابن منظور: لسان العرب، ج٣٦، ص٣٢٥٥، (غسس). وابن جنّي: الخصائص، ج٢، ص٣٨٨. وانظر رأي الناظم نفسه في هذا الشاهد: ابن مالك: شرح التسهيل، ج٤، ص٨٦-٨٧.

(٢) في باب "الوقف" نفسه. الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٨، ص٩٧. ومثله في باب "الإمالة": ج٨، ص١٤٩. وفي باب "النسب": ج٧، ص٤٨١. وغيرهما كثير.

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ج٤، ص٨٧.

وَقَـــدْ تُـــزَادُ لَازِمًـــا كَـــاللَّاتِ وَالْآنَ وَالَّـــذِينَ ثُـــمَّ اللَّاتِـــي

وَلِاضْـــطِرَارٍ كَبَنَـــاتِ الْأَوْبَـــرِ كَذَا وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

فكان للشارح نظر في كلام الناظم من جهة "أنّه جعل (بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) ممّا زيدت فيه الألف واللام اضطرارًا، ومن مذهبه الذي تقرّر قبلُ أنّ ما جاء في الشعر ممّا يتأتّى تحويله إلى ما ليس بضرورة فليس حكمه حكم الضرورات، فإذا نظرنا فيما عدّه ضرورة هنا وجدناه يتأتّى مساقه على غير جهة الضرورة؛ فقد كان يمكنه في الأوّل أن يقول: (وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ أَوْبَرِ) بغير ألف ولام، ولا ينكسر الوزن، وإنّما فيه زحف وهو الوقص، وذلك حذف التاء من (مُتَفَاعِلُنْ)، وذلك جائز، فلم يضطرّ على مذهب ابن مالك إلى زيادة الألف واللام، فجْعله ذلك من الاضطرار على مذهبه غير صحيح"[(١)].

ومقصد الشاطبيّ هنا يرجع إلى شاهد نحويّ استعان الناظم بجزء منه في بيته السابق، وأصل الشاهد قول صاحبه[(٢)]:

وَلَقَـدْ جَنَيْتُـكَ أَكْمُـؤًا وَعَسَـاقِلا وَلَقَـدْ نَهَيْتُـكَ عَـنْ بَنَـاتِ الْأَوْبَـرِ

"أراد: بنات أوبر، وهو علَم لضرب من الكمأة"[(٣)]، فالألف واللام زيادة غير لازمة، والوزن معهما في تفعيلة الضرب (مُتْفَاعِلُنْ) (/o/o//o) بالإضمار، وتحوّل إلى (مُسْتَفْعِلُنْ)، في حين أنّ الوزن بحذف (أل) يبقى قائمًا بالوقص (مُفَاعِلُنْ) (//o//o) كما أشار الشارح، ومن ثم صرّح بأنّ الزيادة ليست اضطرارًا على مذهب ابن مالك، وأنّ الناظم هنا ناقض أصله الذي أصّل، أو جرى على غير تأمّل في تمثيله.

---

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص٥٦٧. ويستمرّ تفصيله للمسألة إلى ص٥٧٠.

(٢) من الكامل، مجهول القائل، بلا نسبة في كتب النحو واللغة، تعود روايته إلى خلف الأحمر وأبي زيد والأصمعيّ. انظر مثلًا: الخليل: كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزوميّ و د. إبراهيم السامرائيّ، سلسلة المعاجم والفهارس، دار الشئون الثقافيّة العامّة، الدار الوطنيّة للتوزيع والإعلان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط٢، ١٩٨٦م، ج٢، ص٢٩٠ (عسقل). وابن جنّي: الخصائص، ج٣، ص٥٨. وابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٢٥٩. وابن منظور: لسان العرب، ج٥، ص٢٧١ (وبر)، ج١١، ص٤٤٨ (عسقل). وابن أوبر: نبات فطريّ مزغب على لون التراب.

(٣) ابن مالك: شرح التسهيل، ج١، ص٢٥٩.

المبحث الثاني: تنبيهات القافية

لا يقلّ اهتمام الشاطبيّ بالقافية عن اهتمامه بالوزن، وقد تنوّعت تنبيهاته المتعلّقة بها في شرح الألفيّة، فشملت أنواعها، وبعض لوازمها من الحروف والحركات، وبعض عيوبها. وهذا ما تجلّيه النقاط الآتية ملتزمة بما جاء عند الشارح فحسب، مع توطئة موجزة للمصطلحات التي نبّه عليها.

١- أنواع القافية:

تنقسم القافية من جهة حرف الرويّ فيها إلى قسمين: قافية مقيّدة، وهي: ذات الرويّ الساكن، وقافية مطلقة، وهي: ذات الرويّ المتحرّك. ثم تتنوّع القافية من جهة حركات حروفها مجتمعة إلى خمسة أنواع أو ألقاب، وهي[١]:

- قافية المتكاوس: يجتمع في آخرها أربعة أحرف متحرّكة بين ساكنَين.
- قافية المتراكب: يجتمع في آخرها ثلاثة أحرف متحرّكة بين ساكنَين.
- قافية المتدارك: يجتمع في آخرها حرفان متحرّكان بين ساكنَين.
- قافية المتواتر: يقع في آخرها حرف متحرّك بين ساكنَين.
- قافية المترادف: يجتمع في آخرها حرفان ساكنان.

وقد تنبَّه الشاطبي إلى نوع قافية الألفيّة واختلافها في باب "النائب عن الفاعل"، حيث أخذ ابن مالك في بيان بناء الفعل للمفعول قائلًا:

وَأَوَّلُ الْفِعْـلِ اضْـمُمَنْ وَالْمُتَّصِـلْ بِـالْآخِرِ اكْسِـرْ فِـي مُضِـيٍّ كَوُصِـلْ

(١) انظر: الأخفش: كتاب القوافي، تحقيق: أحمد راتب النفّاخ، دار الأمانة، مطابع دار القلم، بيروت، ط١، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م، ص١١-١٢. وأبا الحسن العروضيّ: الجامع في العروض والوافي، ص٢٦٤-٢٦٦. وابن جنّي: مختصر القوافي، تحقيق: د. حسن شاذليّ فرهود، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م، ص١٩-٢٠. والخطيب التبريزيّ: الكافي في العروض والقوافي، ص١٤٧-١٤٨. وابن الدهّان: الفصول في القوافي، تحقيق: د. محمّد عبد المجيد الطويل، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص٤٢-٤٧. والإربليّ: كتاب القوافي، تحقيق ودراسة: د. عبد المحسن فراج القحطاني، الشركة العربيّة للنشر والتوزيع، د.ن، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م، ص٩١-١٠٤. والعبيديّ: الوافي في علمَي العروض والقوافي، ج٢، ص٥٦٩-٥٧٥. والدماميني: العيون الغامزة، ص٢٦٧-٢٦٨. والأسفراييني: الكافي الوافي بعلم القوافي، تحقيق: عدنان عمر الخطيب، دار التقوى، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، ص٧١-٧٤.

فنبَّه الشارح على أنّ "من عادة الناظم في هذا النظم أن يخلط القوافي بعضها ببعض، كهذا الوضع، فإنّه خلط فيه المتراكب بالمتدارك، فقوله: (مُتَّصِلْ) من المتدارك، وقوله: (بِنُكَوُصِلْ) من المتراكب. وقد خُلط بعضها ببعض في الشعر، وهو قليل، وتجتمع الاثنتان مع المتكاوس، ومن ذلك قول عمرو بن العاص – ويُقال: إنّه لغيره[١]:

إِذَا تَخَـــازَرْتُ وَمَـــا بِـــي خَـــزَرْ ثُـمَّ كَسَـرْتُ الطَّـرْفَ مِـنْ غَيْـرِ عَـوَرْ

وقال آخر[٢]:

يَحْمِلْـنَ فَحْمًـا جَيِّـدًا غَيْـرَ دُعَـرْ أَسْـوَدَ صَـلَّالًا كَأَعْيَـانِ الْبَقَـرْ

وأصل القافية المتواتر، ويدخل عليها المتراكب؛ لأنّ أصل التفعيل (مُسْتَفْعِلُنْ)، وهو من أجزاء المتواتر، وقد يدخل عليه المتكاوس، كقول العجاج[٣]:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الْإِلَهُ فَجَبَرْ

وربَّما وقع مثله في هذا النظم. وأكثر ما يقع هذا التداخل في الرجز، وقد يقع في غيره كالسريع"[٤].

ويبدو لي في تأصيل الشيخ لهذه القافية سهو لا يقع فيه مثله، ولعلّه تحريف عنه، فمثله يُعذر، وذلك أنّه جعل أصل القافية هنا – وأصل تفعيلتها (مُسْتَفْعِلُنْ) – من المتواتر، والصواب أنه من المتدارك؛ لأنّ

(١) من الرجز، بلا نسبة في كثير من مظانّه، انظر مثلًا: الخليل: كتاب العين، ج٤، ص٢٠٦، (خزر). وسيبويه: الكتاب، ج٤، ص٦٩. وذكر ابن برّي برواية العين محلّ الطرف، وأنه "يُروى لعمرو بن العاص – رضي الله عنه – وهو المشهور، ويقال: إنّه لأرطاة بن سُهيّة تمثَّل به عمرو". ابن برّي: كتاب التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، تحقيق: عبد العليم الطحاويّ وعبد السلام هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨١م، ج٢، ص٢٠٥، (مرر).

(٢) من الرجز، بلا نسبة في المعاجم بدءًا من العين. انظر مثلًا: الخليل: كتاب العين، ج٢، ص٣٢، (دعر). وابن منظور: لسان العرب، ج١٦، ص١٣٧٩، (دعر).

(٣) شطر من الرجز للعجّاج في مفتتح ديوانه، وتمامه: "وَعَوَّرَ الرَّحْمَنُ مَنْ وَلَّى الْعَوَرْ". انظر: ديوان العجّاج "رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه"، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م، ج١، ص٢.

(٤) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٣، ص١٥-١٦.

تفعيلة الرجز (مُسْتَفْعِلُنْ) (o//o/o/) يجتمع في آخرها حرفان متحرّكان بين ساكنَين، فإذا دخلها الخبن[١] صارت (مُتَفْعِلُنْ) (//o//o) وهي باقية في المتدارك. وإذا دخلها القطع[٢] صارت (مُسْتَفْعِلْ) (o/o/o/)، وهي حينئذ من المتواتر. وإذا دخلها الطيّ[٣] صارت (مُسْتَعِلُنْ) (o///o/)، وهي حينئذ من المتراكب. وإذا دخلها الخبل[٤] صارت (مُتَعِلُنْ) (////o) وهي حينئذ من المتكاوس. وإذا دخلها التذييل[٥] صارت (مُسْتَفْعِلَانْ) (oo//o/o/)، وهي حينئذ من المترادف.

وصرّح الشاطبيّ بخلط ابن مالك في ألفيّته بين المتدارك والمتراكب في قوله المذكور آنفًا في باب "النائب عن الفاعل"، ثم اكتفي بالإشارة إلى احتمال وقوع المتكاوس في النظم، وهذا حقّ، فقد وقع المتكاوس مع المتدارك في باب "كان وأخواتها"، حيث قال الناظم[٦]:

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا	أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا
o//o/o/ o//o// o//o//	o//o/o/ o//o// o//o// o////
مُتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ مُسْتَفْعِلُنْ	مُسْتَفْعِلُنْ مُتَفْعِلُنْ مُتَعِلُنْ
متدارك	متكاوس

(١) الخبن: زحاف مفرد، يعني: حذف الثاني الساكن، كأن يدخل تفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) (o/o/o//) فتصير (مُتَفْعِلُنْ) (//o//o)، وتُحوَّل إلى (مُفَاعِلُنْ).

(٢) القطع: علّة نقص، تعني: حذف ساكن الوتد المجموع (//o)، وإسكان الحرف الذي قبله، كأن تدخل تفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) (o//o/o/) فتصير (مُسْتَفْعِلْ) (o/o/o/)، وتُحوَّل إلى (مَفْعُولُنْ).

(٣) الطيّ: زحاف مفرد، يعني: حذف الرابع الساكن، كأن يدخل تفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) (o/o/o//) فتصير (مُسْتَعِلُنْ) (o///o/)، وتُحوَّل إلى (مُفْتَعِلُنْ).

(٤) الخبل: زحاف مزدوج، يعني: اجتماع الخبن والطيّ، فيكون بحذف الثاني والرابع الساكنَين، كأن يدخل تفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) (o/o/o//) فتصير (مُتَعِلُنْ) (////o)، وتُحوَّل إلى (فَعِلَتُنْ).

(٥) التذييل: علّة زيادة، تعني: زيادة حرف ساكن على آخر التفعيلة المنتهية بوتد مجموع (//o)، كأن تدخل تفعيلة (مُسْتَفْعِلُنْ) (o//o/o/) فتصير (مُسْتَفْعِلَانْ) (oo//o/o/).

(٦) ألفيّة ابن مالك، باب "كان وأخواتها"، البيت رقم (١٤٤)، ص٩٠.

ووقع المتكاوس مع المتراكب في باب "ظنّ وأخواتها"، حيث قال الناظم(١):

لِعِلْـمِ عِرْفَـانٍ وَظَـنٍّ تُهَمَـهْ	تَعْدِيَـةٌ لِوَاحِـدٍ مُلْتَزَمَـهْ
o//// o//o/o/ o//o//	o///o/ o//o// o///o/
مُـتَفْعِلُنْ مُسْـتَفْعِلُنْ مُـتَعِلُنْ	مُسْـتَعِلُنْ مُـتَفْعِلُنْ مُسْـتَعِلُنْ
متكاوس	متراكب

ثم أزيد على قول الشيخ وقوع المتواتر أيضًا، غير أن قافيته إذا ظهرت فإنها تجتمع في العروض والضرب، على نحو ما مرّ في أوّل البحث، ومن أمثلتها ما جاء في مقدّمة الألفيّة، حيث قال الناظم(٢):

وَأَسْـتَعِينُ اللهَ فِـي أَلْفِيَّـهْ	مَقَاصِـدُ النَّحْـوِ بِهَـا مَحْوِيَّـهْ
o//o// o//o/o/ o/o/o/	o//o// o///o/ o/o/o/
مُـتَفْعِلُنْ مُسْـتَفْعِلُنْ مُسْـتَفْعِلْ	مُـتَفْعِلُنْ مُسْـتَعِلُنْ مُسْـتَفْعِلْ
متواتر	متواتر

٢- الرويّ والوصل:

يعدّ الرويّ تاج القافية، ودرّة عقد حروفها، تُبنى عليه القصيدة كما في المتّفق المعروف من أشعار العرب، وقد يُبنى عليه البيت كما في ألفيّة ابن مالك؛ إذ كلّ بيت منها له رويّ مختلف عن غيره، لكنّ مصراعيه يتفقان في هذا الرويّ، فيبدو البيت مبنيًّا عليه. وجميع حروف المعجم تكون رويًّا باستثناء حروف المدّ الزوائد آخر الكلمة، وهاءات الإضمار والتأنيث والسكت إذا تحرّك ما قبلها، وذلك في أحوال مفصّلة في مظانّها(٣).

---

(١) ألفيّة ابن مالك، باب "ظنَّ وأخواتها"، البيت رقم (٢١٤)، ص٩٨.

(٢) نفسه: المقدّمة، البيت رقم (٣)، ص٦٨.

(٣) انظر: الأخفش: كتاب القوافي، ص١٦-١٨. وابن جنّي: مختصر القوافي، ص٢١-٢٢. وابن الدهّان: الفصول في القوافي، ص٤٨-٥٠. والدماميني: العيون الغامزة، ص٢٤١-٢٤٣. والأسفراييني: الكافي الوافي بعلم القوافي، ص٣٩-٤٥.

ولقد نبّه الشاطبي على حرف الرويّ في بيت الألفيّة الممثِّل للضمير المتّصل، حيث قال ابن مالك:

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ وَالْيَاءِ وَالْهَا مِنْ سَلِيْهِ مَا مَلَكْ

فقال الشارح: "ووقعت الكاف هنا – كاف الضمير– رويًّا مع الكاف الأصليّة في (مَلَكْ)، وذلك جارٍ على قياس أهل القوافي؛ إذ ليست عندهم كهاء الضمير، لا تقع إلّا وصلًا، بل لا تقع الكاف عندهم وصلًا البتّة، إلّا على رأي بعض مَن شذّ، فرأى الكاف مثل الهاء تقع وصلًا، وهو عند الجمهور مردود، فالناظم جرى على رأي الجمهور"(١). وقد "ترك في كاف الخطاب ذكْر الفتح مع المذكّر؛ لكون الكاف أتت في نظمه رويًّا مقيّدًا، حيث قال: (مِنِ ابْنِي أَكْرَمَكْ)، فلم يتعيّن للمذكّر فتحٌ من كسرْ، ولا العكس للمؤنّث. وأنت تعلم أنّ الكاف تُفتح للواحد المذكّر، وتُكسر للواحدة المؤنّثة ..."(٢).

والثابت عند أهل القوافي أنّ هاء الإضمار التي استحضرها الشاطبيّ هنا لا تقع رويًّا إذا تحرّك ما قبلها، وإنّما تكون وصلًا للرويّ المتحرّك المعروف بالمطلق. ولأنّ الوصل يتولّد من حركة الرويّ فقد اختُصّ بأن يكون ألفًا أو واوًا أو ياءً؛ إذ الصوت يجري فيهن بما يناسب ما جُعل له الشعر من الحُداء والترنُّم، ثم جرت الهاء مجراهنّ في الوصل؛ لأنّها مهموسة مهتوتة، "ولولا خفاء في الهاء لم تجر مجراهنّ، ولكن لخفائها وهمسها جرى الصوت فيها"(٣).

أمّا الكاف – ومثلها التاء – فلا تقع وصلًا عند الجمهور؛ "لأنّهما ليس فيهما من مضارعة حروف المدّ واللين ما في الهاء"(٤)، على الرغم من مجيء الكاف كالهاء في الإضمار، ومجيء التاء كالهاء في الإضمار والتأنيث والزيادة، "ومن زعم أنّ التاء والكاف يكونان وصلًا فإنّما حمله على ذلك أنّه رأى بعض الشعراء قد لزم في بعض شعره حرفًا لم يفارقه فظنّ ذلك الحرف رويًّا"(٥).

---

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص٢٦٥. وانظر منه: ج٩، ص٢٧٩، ٣٧٢، حدّد فيهما حرف الرويّ في إشارة عابرة.
(٢) نفسه: ج١، ص٢٧٣.
(٣) أبو الحسن العروضيّ: الجامع في العروض والوافي، ص٢٧٩. وانظر: الأخفش: كتاب القوافي، ص١٩-٢٠. والعبيديّ: الوافي في علمَي العروض والقوافي، ج٢، ص٥٨٧، ٥٩٤-٥٩٥.
(٤) ابن رشيق: العمدة، ج١، ص١٥٨.
(٥) نفسه: الصفحة نفسها.

وهذا ما أكّده الشاطبيّ في موضع آخر مع التاء – وهي تاءٌ تحرَّك ما قبلها – عند شرحه لبيت الألفيّة المبيِّن لتعدُّد النعوت في باب النعت، حيث قال ابن مالك:

وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

فنبّه الشارح على أنّ "جعْله التاء في (أُتْبِعَتْ) رويًّا مع قوله: (تَلَتْ) – ولم يجعلها كالهاء وصلًا – هو رأي الجمهور أهلِ القوافي. وقد زعم بعضهم أنّها كالهاء لا تقع رويًّا إلّا حيث تقع الهاء رويًّا، وذلك ينكسر بما أنشده سيبويه في (كتاب القوافي) له من قول الراجز:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي اسْتَقَلَّتِ بِإِذْنِهِ السَّمَاءُ وَاطْمَأَنَّتِ

بِإِذْنِهِ الْأَرْضُ وَمَا تَعَنَّتِ الَجَاعِلِ الْغَيْثَ غِيَاثَ الْمُسْنِتِ

أَوْحَى لَهَا الْقَرَارَ فَاسْتَقَرَّتِ وَشَدَّهَا بِالرَّاسِيَاتِ الثُّبَّتِ"[1]

ثمّ أعاد الشاطبيّ النظر في سابق بيت الضمير المتّصل المذكور آنفًا من الألفيّة، وهو المبيِّن لضابطه الذي يميّزه عن غيره، حيث قال ابن مالك:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدَا

فقال الشارح: "وأيضًا قوله: (مَا لَا يُبْتَدَا) وقعت الهمزة المُسهَّلة فيه وصلًا؛ إذ أصله (مَا لَا يُبْتَدَأُ)، والهمزة المُسهَّلة بزنة المُخفَّفة وبتقديرها، فلا يجوز أن تقع وصلًا، إلّا أن يُعتقد إبدالها إبدالًا محضًا، على لغة من قال في (قرأتُ): (قريتُ)، فحينئذ يوصل بها الرويّ. وهذا يجب أن يُعتقد في كلام الناظم هنا، وفي كلّ ما كان مثله، وإبدال الهمزة يقع في هذا النظم كثيرًا؛ لضرورة الوزن، وهذا سهل. ونظير ذلك في الشعر ما أنشد سيبويه من قول عبد الرحمن بن حسّان:[2]

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتَدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي

---

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٤، ص٦٨٦. والأبيات من الرجز للعجّاج في ديوانه، مع اختلاف ترتيب بعض الأشطر. انظر: ديوان العجّاج، ج١، ص٤٠٨-٤١٠.

(٢) من الوافر، في: شعر عبد الرحمن بن حسّان الأنصاريّ، جمع وتحقيق: د. سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م، ص١٨. ورواية البيت: "يشجّ رأسه بالفهر واج" بقافية الجيم المكسورة. والفهر: حجر يملأ الكفّ، والواجي: من الواجئ، اسم فاعل من الدقّ والضرب. وصدر البيت (أذلّ من وتد بقاع) يُضرب مثلًا في الذل والمهانة؛ لأنّ الوتد يدقّ أبدًا.

أراد به: (واجئٌ)، إلّا أنّه أبدل الهمزة ياء محضة، فكذلك هنا، والله أعلم"[١].

وهذا الشاهد أنشده سيبويه[٢] فيما لا يجوز في غير الشعر إلا سماعًا، ويكون في الشعر قياسًا مطّردًا إذا اضطرّ الشاعر. وخالفه ابن الحاجب فرآه قياسًا لا اضطرار فيه، حيث قال الرضيّ حكاية عنه: "قال المصنِّف – وهو الحقّ: إنّ هذا القياس ليس من ذلك؛ لأنّ (واج) آخر البيت، وهو موقوف عليه، فكأنّ آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما في (لم يُقْرِئ)، وقياسه التخفيف بجعلها ياءً في الشعر وفي غيره"[٣]. ولو كان في غير وقف لعُدَّ مثل هذا الإبدال ضرورة، ومن هنا كان سهلًا، حتّى أنّ الشاطبيّ

---

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص٢٦٦.

(٢) انظر: سيبويه: الكتاب، ج٣، ص٥٥٥. وتبعه في ذلك: المبرّد، وأبو عليّ الفارسيّ، والسيرافيّ، وابن جنّي، وغيرهم. ولمزيد من التفصيل في تخفيف الهمزة وإبدالها، انظر: ابن السرّاج: الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ج٢، ص٣٩٨-٤٠٢. وابن يعيش: شرح المفصّل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢ه ٢٠٠١م، ج٥، ص٢٦٥-٢٧٦.

(٣) الرضيّ: شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغداديّ، حقّقهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: الأساتذة: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، القسم الأوّل، ج٣، ٤٩-٥٠. وانظر: ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف، ويليها الوافية نظم الشافية للنيساريّ، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكّيّة، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، ص٨٩-٩٠. واعتراض ابن الحاجب مطوّل في شرحه على المفصّل، قال: "وأصله (واجئ)، فقُلبت الهمزة ياء، وقد أنشده سيبويه أيضًا على مثل ذلك، وهو عندي وهم؛ فإنّ هذه الهمزة موقوف عليها، فالوجه أن تسكن لأجل الوقف، وإذا سكنت دَبَرَها حركة ما قبلها، فيجب في التسهيل أن تُقلب ياء، فليس لإيرادهم لها فيما خرج عن القياس من إبدال الهمزة حرفَ لين وجهٌ مستقيم، وقد اعتُذر لهم في ذلك بأنّ القصيدة مطلقة بالياء، وياء الإطلاق لا تكون مبدلة عن همزة؛ لأنّ المبدلة عن الهمزة في حكم الهمزة، بدليل قولهم: (رؤيا)، فجعلها ياء للإطلاق ضرورة، فصحّ إيرادهم لها فيما خرج عن القياس في قلب الهمزة حرف لين. والجواب أنّ ذلك لا يدفع كون التخفيف جاريًا على القياس؛ لأنّ الضرورة في جعل الياء مبدلة عن الهمزة ياءَ إطلاق، لا أنّ إبدالها ياءً على خلاف القياس؛ لأنّهما أمران متقاطعان، فتخفيفها إلى الياء أمرٌ، وجعلها ياءَ إطلاق أمرٌ آخر، والكلام إنّما هو في إبدالها ياء، فلا ينفع العدول إلى الكلام في جعلها ياء إطلاق، فثبت أنّ قلبَها في هذا المحلّ قياسُ تخفيف الهمزة، وأنّ كونها إطلاقًا لا يضرّ في كونها جارية على القياس في التخفيف، نعم، يضرّ في كونه =

جمع الرأيين في شرحه لقول ابن مالك في باب "الإدغام":

وَمَـا بِتَـاءَيْنِ ابْتُـدِي قَـدْ يُقْتَصَـرْ فِيـهِ عَلَـى تَـا، كَـ"تَبَـيَّنُ الْعِبَـرْ"

فقال: "وابْتُدِي: مُسهَّل الهمزة بالإبدال على من قال في (قَرَأْتُ): قَرَيْتُ. أو التسهيل القياسيّ، لكن أجرى الوصل مجرى الوقف فأسكن الياء ضرورة"[(١)].

وقريب من هذا التخفيف الناجم عن مناسبة الوصل ما نبّه عليه الشاطبيّ من تصرُّف الناظم بإسكان الواو في بيت الألفيّة الممثّل لضمائر الرفع المنفصلة، حيث قال:

وَذُو ارْتِفَـاعٍ وَانْفِصَـالٍ: أَنَـا هُـو وَأَنْـتَ، وَالْفُـرُوعُ لَا تَشْـتَبِهُ

فقال الشارح: "وسكّن واو (هو) لما احتاج إليه في الوصل؛ لأنّ الواو والياء لا تقعان وصلًا إلّا ساكنَين"[(٢)]، يعني مَدَّين؛ لأجل الإشباع المطلوب.

ولأنّ الرويّ لا يقتصر على الاسم فقد نبّه الشاطبيّ على خروج تنوين الترنّم والغالي من أنواع التنوين المميّز للاسم في بيت الألفيّة المشهور (بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَأَلْ)، فقال: "وأمّا التنوين اللاحق عوضًا

=جعل ما لا يصحّ أن يكون إطلاقًا إطلاقًا، وتلك قضيّة ثانية، هذا بعد تسليم أنّ الياءات والواوات والألفات المنقلبات عن الهمزة لا يصحّ أن تكون إطلاقًا، وهو في التحقيق غير مسلَّم؛ إذ لا فرق في حرف الإطلاق بين أن يكون عن همزة وبين أن يكون عن غير ذلك، كما في حرف الرِّدف وألف التأسيس". ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م، ج٢، ص٣٤٣-٣٤٤. وسار على دربه مع الرضيّ ابن جماعة فقال: "وكون ذلك مختلف الأصل لا يقدح في التوافق اللفظيّ، ألا يرى أنّ امرئ القيس قد أطلق بالياء الزائدة في حومِل، ومنزِل، وبياء الإضافة في قوله: بَلَّ دمعي محملي، وبالياء التي هي لام الفعل في قوله: وَمَا إِنْ أَرَى عَنْكِ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي". ابن جماعة: حاشية على شرح الجاربرديّ لشافية ابن الحاجب، منشورة ضمن كتاب "شروح الشافية في التصريف والخطّ"، ضبطها واعتنى بها: محمّد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م، ج٢، ص١٩٩-٢٠٠. وشواهده من معلّقة امرئ القيس اللاميّة على بحر الطويل.

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٩، ص٤٦٩-٤٧٠.

(٢) نفسه: ج١، ص٢٨٥.

من مدّة الإطلاق نحو قول جرير أنشده سيبويه[١]:

أَقِلِّـي اللَّـوْمَ عَـاذِلَ وَالْعِتَـابَنْ وَقُـولِي إِنْ أَصَـبْت لَقَـدْ أَصَـابَنْ

والتنوين المسمّى بالغالي نحو ما أنشده أبو الحسن في (كتاب القوافي) لرؤية بن العجّاج[٢]:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنْ

فهما غير مختصَّين بالاسم؛ لأنّ الرويَّ قد يكون بعض فعل وبعض حرف، كما يكون بعض اسم. ولا يُعترض على الناظم بذلك؛ لأنّه يُبنى في التنوين على الغالب في الكلام، والغالب في الكلام ما اختصّ بالاسم فاكتفى به"[٣].

٣- *الردف:*

الردف أحد لوازم القافية من الحروف، وهو ألف أو واو أو ياء قبل الرويّ، لا حائل بينهما. ولا يجوز مع الألف غيرها، أمّا الواو والياء فيجوز تعاقبهما في قصيدة واحدة[٤]. ولم يعلّق الشاطبيّ على الردف في أبيات ألفيّة ابن مالك، غير أنّه ردّد المصطلح في ثنايا شرحه بشكل عامّ، وبخاصّة عندما تكلّم عن تقارب الواو والياء فقال: "إذ يقعان ردفَين في القصيد الواحد"[٥].

---

(١) من الوافر، لجرير في ديوانه، بألف الإطلاق، وهو من شواهد سيبويه بالسكون دون ترنّم. انظر: ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م، مج٢، ج٣، ص٨١٣. وسيبويه: الكتاب، ج٤، ص٢١٠.

(٢) من الرجز، لرؤبة في ديوانه. انظر: ديوان رؤبة بن العجّاج، ص١٠٤. وروايته هناك بالقاف ساكنة دون نون أو تنوين؛ فهو زائد عن الوزن الذي ينتهي بالقاف الساكنة المقابلة لنون (مُسْتَفْعِلُنْ). يقول الأخفش: "وكثير من العرب يحرِّك الرويّ المقيّد، ويزيد عليه نونًا في الوصل، سمعت ذلك ممن لا أحصيه من العرب في نحو: وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِنْ ...، والغلوّ حركة القاف، والنون هي الغالي". الأخفش: كتاب القوافي، ص٤١-٤٢.

(٣) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص٤٥.

(٤) انظر: الدماميني: العيون الغامزة، ص٢٥٢-٢٥٣. وأبا يعلي التنوخيّ: كتاب القوافي، ص١١٨. والخطيب التبريزيّ: الكافي في العروض والقوافي، ص١٥٣.

(٥) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٤، ص٢١٩.

وفي موضعين آخرين ميّز بين الواو والياء مدًّا ولينًا أو لينًا فقط، مع التنبيه على قربهما في الحالتين أيضًا، فصرّح بأنّهما في اللين يعاملان معاملة المدّ، "فالواو والياء المفتوح ما قبلهما يجريان مجراهما لو كان ما قبلهما من جنسهما، ألا ترى أنّهما لا يقعان قبل حرف الرويّ مع الحرف الصحيح، فلا يُجمع في القافية بين (الْعَقْل، والْمَيْل أو الْقَوْل)، وأيضًا فيقعان ردفين كحرفَي المدّ"[١].

وهذا لا يمنع تمييز أنّ "المدّ على حقيقته إنّما هو في تلك الحروف إذا كان ما قبلها من جنسها، وأمّا إذا خالفها فإنّما فيها بعض اللين المشبه للحركة، ولذلك لا تقع الياء ولا الواو المفتوح ما قبلهما في قافية مع التي قبلها من جنسها"[٢].

فالمتّفق عليه عند أهل القوافي مع تعاقب الواو والياء ردفين أنّهما "يجتمعان في قصيدة إذا انفتح ما قبلهما، نحو (قَوْل) مع (قَيْل)، أو انضمّ ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء، نحو (قُولا) مع (قِيلا). فإن انكسر ما قبل الياء لم يجز معها ياء مفتوح ما قبلها، نحو (بِيع) مع (بَيْع)، وكذلك إذا انضمّ ما قبل الواو لم يجز معها واو مفتوح ما قبلها، نحو (قُول) مع (قَوْل)"[٣].

٤- التأسيس:

التأسيس أحد لوازم القافية من الحروف، ولا يكون إلّا بالألف، وموضعه قبل حرف الرويّ بحرف متحرّك، نحو ألف (فاعل) من لامه، ويشترط الجمهور أن يجمع حرفَي التأسيس والرويّ كلمةٌ واحدة، وحينئذ يجب التزامهما، فإذا جاءا في كلمتين لم تعدّ الألف تأسيسًا، إلّا أن يكون حرف الرويّ ضميرًا أو بعض ضمير، فحينئذ يكون الشاعر بالخيار، إن شاء جعل الألف تأسيسًا، وإن شاء لم يجعلها[٤].

---

(١) نفسه: ج٥، ص٥٣٥. وانظر الموضع الآخر: ج٩، ص٣٩.

(٢) نفسه: ج٩، ص٤٠-٤١.

(٣) الأخفش: كتاب القوافي، ص٢٢. وانظر: ابن الدهّان: الفصول في القوافي، ص٦٢-٦٢. وأبا يعلي التنوخيّ: كتاب القوافي، ص١٢٢.

(٤) انظر: الأخفش: كتاب القوافي، ص٢٨-٣٤. وابن جنّي: مختصر القوافي، ص٢٦-٢٧. وابن رشيق: العمدة، ج١، ص١٦١. والخطيب التبريزيّ: الكافي في العروض والقوافي، ص١٥٤-١٥٥. "وإنّما امتنع أن تكون الألف تأسيسًا إذا =

وهذه الألف "إنما سُمّيت تأسيسًا للعناية بها، ولتقدّمها والمحافظة عليها، كأنّها أُسُّ القافية ومبتدؤها، وليس شيء من لوازم القافية أسبق إلّا الحركة التي هي من ضرورة الألف"(١). ولقد نبَّه الشاطبيّ على التأسيس في مواضع من الألفيّة، نحو ما جاء في شرحه لباب "المعرب والمبني"، عند الحديث عن المقصور والمنقوص في قول ابن مالك:

وَسَـمِّ مُعْـتَلًّا مِـنَ الْأَسْـمَاءِ مَـا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا

قال الشارح: "والناظم جعل في البيت الثاني (مَكَارِمَا) قافية مع قوله في الأول: (الْأَسْمَاءِ مَا)، فاعتدّ بالألف في (الْأَسْمَاءِ مَا) تأسيسًا، مع كون كلمة الرويّ منفصلة منه وليست بضمير، والوجه أن يكون متّصلًا بكلمة الرويّ، ما لم يكن ضميرًا أو لم يعتدّ بها تأسيسًا، مع إتيانه بالتأسيس في البيت الثاني في قوله: (مَكَارِمَا)، وكلا الأمرين عيب في القافية عند الجمهور، ومذهب سيبويه جواز كون التأسيس من كلمة أخرى مطلقًا، كما في كلام الناظم، فإيّاه اتّبع في هذا الموضع، وأيضًا فقد جاء المؤسّس مع غير المؤسّس قليلًا، ومنه قول الراجز:

تَحْلِـفُ لَا تَنْـزِعُ عَـنْ ضِـرَارِيَهْ حَتَّـى لَطَمْـتُ خَـدَّهَا بِكَفِّيَـهْ

فيُحمل هذا على ذلك. وعادة الناظم ارتكاب الشذوذات والنوادر في هذا النظم، حسب ما تراه إن شاء الله عزّ وجلّ"(٢).

= لم يكن في الكلمة الثانية إضمار، وجاز الأمران مع رجحان كونها تأسيسًا إذا كان فيها إضمار؛ لأنّ بُعد الألف عن آخر القافية قاضٍ بعدم التزامها لولا ما فيها من فضل المدّ المقصود عندهم إظهار الاعتناء به، فإذا انضمّ إلى البعد الانفصال قوي المانع وضعف الموجب، فلم تُجعل تأسيسًا حينئذ. أمّا إذا كان فيها إضمار فشِدّة احتياج المضمر لما قبله يعارض الانفصال ولو كان المضمر منفصلًا؛ لاحتياجه إلى ما يفسّره، ولهذا جعلوه رابطًا في الصلة والصفة والحال والخبر؛ لطلبه لما قبله، فبقي القصد إلى إظهار ما فيها من فضل الصوت سالمًا عن المعارض، وكان عدم جعلها تأسيسًا نظرًا إلى جهة الانفصال قليلًا لضعفها". الدماميني: العيون الغامزة، ص٢٥٩.

(١) ابن الدهّان: الفصول في القوافي، ص٥٩.

(٢) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص٢٢٦-٢٢٧. ولم أجد الرجز عند غيره، كما لم أظفر بما نسبه إلى سيبويه، =

وتكرّر مثل هذا التنبيه في باب "الفاعل"، عند الحديث عن إسناد الفعل إلى ظاهر المؤنّث الحقيقيّ مع ترك تاء التأنيث بسبب الفصل بين الفعل والفاعل، وذلك في قول ابن مالك:

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

فقال الشاطبيّ: "وعلى الناظم هنا اعتراض من جهة علم القوافي، فإنّه أتى بقافية مؤسّسة، وهى قوله: (بِنْتُ الْوَاقِفِ)، وبنظيرتها مجرّدة حكمًا، وهي قوله: (التَّاءِ فِي). فإنّها بمنزلة (المُكْتَفِي) في الحكم، لا بمنزلة (الوَاقِفِ)؛ لأنّ حرف التأسيس في كلمة، وحرف الرويّ في كلمة أخرى غير ضمير. وممّا أنشدوا على القياس قولُ العجّاج[١]:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ إِذَا حَجَا عِكْفَ الْبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا

فلم يعتبر الألف من (إِذَا)؛ لكونها من كلمة أخرى، فلو قال الناظم مثل: أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْمُكْتَفِي، لكان هو القياس. وقد جاء في السماع ما فيه المؤسّس مع المجرّد. قال[٢]:

أَدْعُوكَ يَا رَبِّ مِنَ النَّارِ الَّتِي أَعْدَدْتَ لِلْكُفَّارِ فِي الْقِيَامَةِ

وليس بقياس؛ وإنّما هو سماع"[٣]. يعني مجيء الشاهد بالتأسيس في (الْقِيَامَةِ) مع التجريد منه في

= بل لم يُشر إلى هذه النسبة أحد من أهل العروض والقوافي على حدّ اطّلاعي، فما وجدت شيئًا عن هذا المذهب سوى إشارة خفيّة تصرّح أنّ أبا العبّاس اختار جواز التزام الألف تأسيسًا وإن كان الرويّ في كلمة أخرى بغير إضمار. انظر: الدماميني: العيون الغامزة، ص٢٥٨. يقصد أبا العبّاس بن الحجاج ص٢٣٨، ولم أهتدِ إليه في كتب التراجم.

(١) من الرجز للعجّاج في ديوانه، وشطْرا البيت هنا عجُزا بيتين هناك، وكلمة (البيط) هنا فيها تحريف يصيب حشو البيت بعلّة القطع في غير موضعها المعهود، وصوابها الوارد في الديوان المقيم للوزن: (النَّبِيطِ)، أي: النبط أو الأنباط، والفنزجا: لعبة رقصٍ فارسيّة معرّبة. انظر: ديوان العجّاج، ج٢، ص٢٤.

(٢) من الرجز، جاء مشطورًا بلا نسبة في المحكم ولسان العرب. انظر: ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م، ج٦، ص٥٨٨، (القاف والميم والواو)، ج٩، ص٥٤١، (التاء والباء والواو). وابن منظور: لسان العرب، ج١، ص٤٥٤، (توب)، ج٥، ص٣٧٨١، (قوم).

(٣) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٢، ص٥٧٣-٥٧٤.

(الَّتِي)، وهذا ما يُعرف بسناد التأسيس، ومن ثم اقترح الشيخ إصلاح لفظ الألفيّة من (الوَاقِفِ) إلى (المُكْتَفِي)؛ لينأى به عن هذا المأخذ، ويُدخله تحت لواء القياس المتّفَق عليه.

وإذا كان الشاطبيّ قد دافع عن ابن مالك من قبل بحمل بيت المقصور والمنقوص على مذهب يخالف رأي الجمهور، فقد دافع عنه بالعكس في أواخر كتابه، عند شرحه لباب "جمع التكسير"، حيث قال الناظم:

إِنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي مَدٌّ وَتَأْنِيثٌ وَعَدِّ الْأَحْرُفِ

فقال الشارح: "وليس قول الناظم: (وَالذِّرَاعِ فِي) مع قوله: (الْأَحْرُفِ) بسنادٍ، وإن كان قبل رويّ الأول الألف في موضع التأسيس، وليس في الثاني ألف؛ لأن من شرط عدِّ الألف تأسيسًا أن يكون مع الرويّ في كلمة واحدة، أو يكون الرويّ بعض ضمير على ما هو مذكور في علم القوافي"[(١)].

٥- التوجيه:

التوجيه عند أهل القوافي: "حركة الحرف الذي قبل الرويّ المقيّد"[(٢)]، وجعلها أبو يعلي التنوخي قبل المقيّد والمطلق[(٣)]، واختلافها عيب يُعرف بسناد التوجيه، على المذهب الشائع عن الخليل، أمّا الأخفش فكان يجيز اختلاف تلك الحركة بين الفتح والضم والكسر؛ لكثرة ما سمع من ذلك[(٤)].

---

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٧، ص٣١-٣٢.

(٢) ابن الدهّان: الفصول في القوافي، ص٨٠. وانظر: الأخفش: كتاب القوافي، ص٣٧. وأبا الحسن العروضيّ، ص٢٨٠. وابن جنّي: مختصر القوافي، ص٢٩. والخطيب التبريزيّ: الكافي في العروض والقوافي، ص١٥٨. والعبيديّ: الوافي في علمَي العروض والقوافي، ج٢، ص٦٣٨. والإسنويّ: نهاية الراغب، ص٣٦١. والدماميني: العيون الغامزة، ص٢٦٣. ويؤخذ على التعريف إطلاقه؛ لأنّ الرويّ "يقع قبله تارة الردف وتارة الدخيل، ومع هذا لا تسمّى حركتهما توجيهًا"، الإربليّ: كتاب القوافي، ص١٤٤. وانظر: د. حازم عليّ كمال الدين: القافية "دراسة صوتيّة جديدة"، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م، ص١٢٢-١٢٥.

(٣) انظر: أبا يعلي التنوخيّ: كتاب القوافي، ص١٤٠. ورأى رأيه أبو الحسن الإربليّ حيث قال عن التوجيه: "وهو حركة ما قبل الرويّ المقيّد. وأرى أنّ المطلَق لاحق به، وإن لم يُذكَر البتّة". الإربليّ: كتاب القوافي، ص١٧٦.

(٤) بدأ الأخفش رأيه بقوله: "ولا يجوز مع الفتح غيره ...، ويجوز الكسر مع الضمّ في قصيدة واحدة ...، وقد أجازوا =

وقد عرّف الشاطبيّ في شرحه على الألفية مصطلح التوجيه على غرار ما مضى، ونبّه على سناده بين المنع والجواز، وذلك في باب "جمع التكسير" حيث قال ابن مالك:

وَفَعْـلًا اِسْـمًا وَفَعِـيلًا وَفَعَـلْ غَيْـرَ مُعَـلِّ الْعَـيْنِ فُعْـلَانٌ شَـمَلْ

فقال الشارح: "ومعنى شَمَلَ: عَمَّ، تقول: شَمَلَهم بالعطاء أو بالدعاء، إذا عمّهم به، فلا يكون إلا في متعدٍّد. واللغة الشُّهْرَى فيه: شَمِلَ - بالكسر- يَشْمَلُ. وفيه لغة ثانية: شَمَلَهُم - بالفتح - يَشمُلُهُم بالضم، ولم يعرفها الأصمعي فيما قالوا. ويحتمل أن يكون الناظم أتى بـ(شَمَلَ) على هذه اللغة؛ لأنّ الأخرى يلزم فيها السناد على مذهب الخليل، وذلك باختلاف التوجيه، وهي حركة ما قبل الرويّ المقيّد، والمنع هنا أشدّ؛ لأنّه فتح مع كسر، وقد أجاز ذلك بعض أهل القوافي، فعليه يمشي كلام الناظم إن كان أتى بـ(شَمِلَ) على اللغة الشُّهْرَى"[(١)].

وجاء مثل هذا التنبيه في باب "الإبدال"، وكان قائمًا كسابقه على اختلاف الرواية لبيت الألفية حيث قال الناظم:

فَـذَاكَ يَـاءً مُطْلَقًـا جَـا وَأَوَمّ وَنَحْـوُهُ وَجْهَـيْنِ فِـي ثَانِيـهِ أُمّ

فعلّق الشاطبيّ قائلًا: "هكذا رأيته في النسخ (أَوَمّ) بفتح الهمزة والواو معًا على وزن (أَعَمّ)، وعليه استمرّ الشرح، وإن كان فيه على مذهب الخليل عيب السناد، وهو اختلاف حركة ما قبل الرويّ المقيّد، وليس بعيب عند غيره؛ لشهرة وروده في كلام العرب ...، وهذا التفسير إنّما هو على أنّ قوله: (وَأَوَمّ) ليس بفعل مضارع كما وقع في نسخ من هذه الأرجوزة، والذي شرح عليه ابن الناظم أنّه (أَوُمّ) بضمّ

= الفتح مع هذا ...، ومن لم يجعل المفتوح مع المكسور والمضموم شبّهه بترك الألف مع الياء والواو في الرِّدف. وقد جعلت الشعراء المفتوح مع المكسور والمضموم، فأكثرت من ذلك"، إلى أن صرّح في موضع آخر بقوله: "وهذا عندنا جائز؛ لكثرة ما جاء منه". الأخفش: كتاب القوافي، ص٣٧-٣٨، ٦٠.

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٧، ص١٥٤-١٥٥.

الواو على وزن (أَعُمّ)"[١]، وهي رواية مشهورة تدفع السناد عن بيت أبيه، والفعل فيها بتحقيق الهمزة (أَؤُمّ)[٢].

٦- الإشباع:

يرتبط الإشباع بالقافية المؤسّسة، فإذا كان التوجيه – على إطلاقه فيما مرّ – حركة الحرف الذي قبل الرويّ، فإنّ الإشباع حركة الحرف نفسه عندما يكون مسبوقًا بالتأسيس، ويُعرف هذا الحرف حينئذ بالدخيل[٣]، لذلك عرّف علماء القافية الإشباع بأنّه "حركة الدخيل"[٤]، كحركة العين من (فاعل). واختلافها عيب يسمّى سناد الإشباع، منعه الأخفش، وكان الخليل يجيز منه اجتماع الضمّة والكسرة[٥]؛ والكسرة[٥]؛ إذ "كان الخليل يعامل الفتحة والضمّة والكسرة معاملة الألف والواو والياء، فكما يُجَوِّز

---

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٩، ص٩٥، ١٠٣.

(٢) انظر: ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م، ص٥٩٨-٦٠٠. وصرّح محقّق الألفيّة د. سليمان العيوني أنّ الفعل هكذا (أَؤُمّ) في جميع النسخ والشروح التي اطّلع عليها، باستثناء شرح الشاطبيّ. انظر: ألفيّة ابن مالك، ص١٨١، حاشية البيت رقم (٩٥٢).

(٣) الدخيل: "هو الحرف الذي بين التأسيس والرويّ". ابن جنّي: مختصر القوافي، ص٢٧. والخطيب التبريزيّ: الكافي في العروض والقوافي، ص١٥٦. والإربليّ: كتاب القوافي، ص١٣٨.

(٤) أبو يعلي التنوخيّ: كتاب القوافي، ص١٣٥. والخطيب التبريزيّ: الكافي في العروض والقوافي، ص١٥٨. والإربليّ: كتاب القوافي، ص١٣٨. والعبيديّ: الوافي في علمَي العروض والقوافي، ج٢، ص٦٧٤. والإسنويّ: نهاية الراغب، ص٣٥٤. وجعله الأخفش وابن جنّي وابن الدهّان قبل الرويّ المطلق تحديدًا، انظر: الأخفش: كتاب القوافي، ص٤٣. وابن جنّي: مختصر القوافي، ص٢٩. وابن الدهّان: الفصول في القوافي، ص٧٨. وردّ الإربليّ هذا الرأي بما جاء من الإشباع قبل المطلق والمقيّد.

(٥) انظر: ابن جنّي: مختصر القوافي، ص٢٩. وابن رشيق: العمدة، ج١، ص١٦١. والخطيب التبريزيّ: الكافي في العروض والقوافي، ص١٥٨، ١٦٥. وابن الدهّان: الفصول في القوافي، ص٧٩. وقال الأخفش عن حركة الإشباع: "قد لزمتها العرب في كثير من أشعارها. ولا يحسن أن يجتمع فتح مع كسر ولا ضمّ، ولا مع كسرٍ ضمٌّ؛ لأنّ ذلك لم يُقل إلا قليلًا. وقد كان الخليل يجيز هذا، ولا يجيز التوجيه إذا اختلف الفتح أو الكسر أو الضمّ. والتوجيه قد جمعته العرب =

اجتماع الواو والياء رِدفَين، ولا يُجَوِّز وقوع الألف معهما رِدفًا، فكذلك أجاز اجتماع الضمّة والكسرة إشباعًا"[١].

وقد نبَّه الشاطبيّ في باب "جمع التكسير" على اختلاف الإشباع بين المنع والجواز في ألفيّة ابن مالك حيث قال الناظم:

فَوَاعِـــلٌ لِفَوْعَـــلٍ وَفَاعَـــلِ وَفَـــاعِلاءَ مَـــعَ نَحْـــوِ كَاهِـــلِ

وَحَـــائِضٍ وَصَـــاهِلٍ وَفَاعِلَـــهْ وَشَـذَّ فِـي الْفَـارِسِ مَـعْ مَـا مَاثَلَـهْ

فقال الشارح: "وأمّا (فَاعَل) فهو بفتح العين، وقد اجتمع في القافية مع (كَاهِل) المكسور العين، وقد أجازه الخليل، وهو اختلاف الإشباع في حرف الدخيل، وغيره يرى أنّ مثل هذا ممنوع، إلّا أنّه قد جاء منه في كلام العرب شواهدُ تدلّ على تسويغه لِمُثُل ابن مالك في هذا النظم وإن كان قليلًا، وإنّما أجازه الخليل حملًا على المجرّد من الردف والتأسيس، ومن ذلك في الشعر قول الشاعر[٢]:

يَا نَخْلَ ذَاتُ السِّدْرِ وَالْجَرَاوِلِ

تَطَاوَلِي مَا شِئْتِ أَنْ تَطَاوَلِي

وهو في الفتح أقبح من غيره. ومثل هذا العيب موجود في الشطرين اللذين بعد هذين، وذلك قوله:

= وأكثرت من جمعه، وهذا لم يُقل إلّا شاذًّا، وهذا أجدر ألّا يُجاز". الأخفش: كتاب القوافي، ص٤٤. ومن الطريف أنّ الأخفش عكَس خلافه مع الخليل بين التوجيه والإشباع؛ فاختلاف التوجيه "سناد عند الخليل، بل رآه أفحش من سناد الإشباع. والأخفش يرى أنّ اختلاف الإشباع أفحش"، الدماميني: العيون الغامزة، ص٢٦٣.

(١) الإربليّ: كتاب القوافي، ص١٣٩. لذا فإنّ "الكسرة مع الضمّة أخفّ كراهة من الفتحة مع إحداهما"، أبو يعلي التنوخيّ: كتاب القوافي، ص١٣٦. وقد قسّمت الدراسات الصوتيّة الحديثة الحركات إلى قصيرة وطويلة، وأظهرت أنّ الضمّة والكسرة من فصيلة صوتيّة واحدة تختلف عن الفصيلة الصوتيّة للفتحة، ولا تنسجم معها. انظر: د. حازم عليّ كمال الدين، القافية "دراسة صوتيّة جديدة"، ص١١٩-١٢٠.

(٢) من الرجز، بلا نسبة. انظر: الأخفش: كتاب القوافي، ص٤٥. وابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ج١، ص٤٦٤. والمرزبانيّ: الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق وتقديم: محمّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م، ص٢٥.

(وَفَاعِلَهْ) و (مَعْ مَا مَاثَلَهْ)"[١].

وعلى الرغم من لطف الشيخ مع ابن مالك وتبرير ما وقع في النظم بجواز اختلاف الإشباع عند الخليل، ومجيئه عند العرب ولو قليلًا، فإنّه صرَّح بعيبه آخر كلامه. "وإنّما يكون عيبًا؛ لأنّ ألف التأسيس يشبه ألف الردف من حيث هما لازمان، فألف (عالم) كألف (غلام) من جهة لزومهما القافية، فشابه الدخيل حرف الرويّ من جهة لزوم الألف قبلهما، فاختلاف الإشباع كالإقواء في القبح، واختلافه بالفتح أقبح منه بالضمّ مع الكسر، كما أنّ الإقواء بالفتح مع أخويه أقبح من الإقواء بالضمّ والكسر"[٢].

٧- الإيطاء:

يعدّ الإيطاء عيبًا من عيوب القافية عند العرب، وهو: "إعادة الكلمة التي فيها الرويّ بلفظها ومعناها"[٣]، ويقلّ قبحه كلّما تباعد البيتان اللذان وقع فيهما الإيطاء[٤]، هكذا كان يجيزه الأخفش وجمهور علماء القافية. وقد تنبّه الشاطبيّ إليه أو إلى ما يحتمله في مطلع الألفيّة وفاتحتها عند قول الناظم:

قَـالَ مُحَمَّـدٌ هُـوَ ابْـنُ مَالِـكِ أَحْمَـدُ رَبِّـي اللهَ خَيْـرَ مَالِـكِ

---

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٧، ص١٧٣-١٧٤.

(٢) العبيديّ: الوافي في علمَي العروض والقوافي، ج٢، ص٦٧٤.

(٣) العبيديّ: الوافي في علمَي العروض والقوافي، ج٢، ص٦٤٧. وزُعم أنّه عند الخليل: تكريرُها من غير تباعد، ولو اختلف معناها. وأنكر الأخفش هذا الزعم، وضعَّفه ابن جنّي، قال: أو يكون رأيًا رآه وقتًا دون وقت. انظر: نفسه: ج٢، ص٦٤٧-٦٤٩. والدماميني: العيون الغامزة، ص٢٧٢. والأخفش: كتاب القوافي، ص٦٨. أمّا الأخفش فعنده أنّ "الكلمة إذا اختلف معناها فلا إيطاء. وهو الحقّ؛ لأنّ اتّحاد اللفظ مع اختلاف المعنى من محاسن الكلام. وأيضًا فإنّ قُبحَ الإيطاء دلالتُه على ضعف طبع الشاعر ونزارة مادّته حيث أحجم طبعُه وقصّر فكرُه أن يأتي بقافية غير الأولى واستروح إلى إعادة الأولى، والطبعُ موكّل بمعاداة المعادات، وكلاهما مفقود عند اختلاف المعنى". الدماميني: العيون الغامزة، ص٢٧٢.

(٤) وجاء عند المتأخرين أنّ الإعادة "إن كانت في البيت الثامن فصاعدًا فليس بإيطاء، وإن كانت فيما دون ذلك فهو الإيطاء؛ لأنّ السبعة فما زاد عليها قصيدة، فكأنّ الإعادة قد وقعت في قصيدة أخرى. ومنهم من يقول: القصيدة عشرة أبيات، فعلى هذا لا بد من مضيِّها". الإسنويّ: نهاية الراغب، ص٣٦٥.

يقول الشارح: "وقوله: (خَيْرَ مَالِكِ) قصد به المجانسة لقوله في القسم الأول: (هُوَ ابْنُ مَالِكِ)، وليسا بمترادفين؛ لأنّ الأوّل معرفة والثاني نكرة، فهو سالم عن الإيطاء؛ إذ هذا عند أهل القافية ممّا يقع به الاختلاف، ونظيره ما أنشده أبو الحسن من قوله:

يَـا رَبِّ سَـلِّمْ سَـدْوَهُنَّ اللَّيْلَـهْ وَلَيْلَـةً أُخْـرَى وَكُـلَّ لَيْلَـهْ

لأنّ النكرة والمعرفة مختلفان بالشياع والخصوص، بل الاختلاف في كلام الناظم أتمُّ منه في الشاهد؛ لأنّ العلَمية مخرجة للمسمّى به عن أصل معناه، وإن كان ملحوظًا من طرف خفيّ في مثل هذا، فيمكن أن يكون الجرميّ موافقًا هنا وإن خالف في نحو الشاهد، وفي مثله حُكي الخلاف عنه فيما أحسب، لا في مثل كلام الناظم"[١].

ومثل ذا في شرح باب "إنّ وأخواتها" عندما تحدّث الناظم عن دخول اللام على "معمول الخبر" و"ضمير الفصل" و"اسم إنّ" قائلًا:

وَتَصْـحَبُ الْوَاسِـطَ مَعْمُـوْلَ الْخَبَـرْ وَالْفَصْـلَ وَاسْـمًا حَـلَّ قَبْلَـهُ خَبَـرْ

فقال الشاطبيّ: "وهذان البيتان كرّر الناظمُ في رَوِيِّهما كلمة الخبر، إلّا أنّه جعلها في الأوّل معرفة وفي الثاني نكرة. وهذا القدر من الاختلاف يُخرج القافية عن عيب الإيطاء عند الأخفش، وقد تقدّم له مثل هذا، ومرّ الاستشهاد عليه"[٢]. وهنا امتاز الشيخ بالنصِّ على تنكير الخبر آخر البيت مخالفًا المشهور منه بالتعريف في نسخ كثيرة للألفيّة، وهو القائل عن نسخته: "وهي فيما أظنّ من أصحّ ما يوجد من هذا النظم"[٣].

ومن ذلك أيضًا ما جاء في شرح الشيخ أبي إسحاق لباب "لا التي لنفي الجنس"، حيث قال الناظم:

وَأَعْـطِ لَا مَـعْ هَمْـزَةِ اسْـتِفْهَامِ مَـا تَسْـتَحِقُّ دُونَ الِاسْـتِفْهَامِ

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج١، ص٩-١٠.

(٢) نفسه: ج٢، ص٣٥٩.

(٣) نفسه: ج٨، ص٤٠١.

فقال الشاطبيّ: "وجمعه بين (استفهام) في القافيتين ليس بإيطاءٍ عند جمهور أهل القافية؛ لتباينهما بالتعريف والتنكير"[١]. وتكرّر التنبيه بإيجازه في "باب أسماء الأفعال والأصوات"، عند قول ابن مالك:

وَمَـا لِمَـا تَنُـوبَ عَنْـهُ مِـنْ عَمَـلْ لَهَـا، وَأَخِّـرْ مَـا لِـذِي فِيـهِ الْعَمَـلْ

فقال الشارح: "ووقع في قافية البيت الأوّل (عَمَلْ)، وفي الثاني (الْعَمَلْ) معرَّفًا، وليس بإيطاء، وقد تقدّم مثله"[٢].

وفي باب "نعم وبئس وما جرى مجراهما" اجتهد الشيخ في دفع الإيطاء عن بيت الألفيّة بالتمييز بين اللفظ والمعنى من جهة، والإفراد والتركيب من جهة أخرى، وذلك حيث يقول ابن مالك:

وَمِثْـلُ نِعْـمَ حَبَّـذَا الْفَاعِـلُ ذَا وَإِنْ تُـرِدْ ذَمًّـا فَقُـلْ: لَا حَبَّـذَا

فقال الشاطبيّ: "فإن قيل: إنّ الناظم أتى بـ (ذا) رويًّا في البيتين معًا، وذلك هو الإيطاء المعيب، وليس ذلك من عادته. فالجواب أنّ الأمر ليس كذلك؛ لوجود المخالفة بين (ذا) الأولى والثانية، وذلك من وجهين، أحدهما أنّ (ذا) في الأولى اسم لـ (ذا) المشار بها في (حَبَّذَا) لا المشار بها، فهي كـ(زيد) في قولك: زيدٌ ثلاثيُّ الحروف، فـ(زيد) الواقع على الشخص، لا الاسمُ الواقع على الشخص، فاختلفا، لأنّ أحدهما اسم اللفظ، والآخر اسم المعنى. والثاني أنّا لو سلّمنا أنّهما شيء واحد لم يكن ثَمّ إيطاء؛ لأنّهما قد اختلفا بالإفراد والتركيب، فـ (ذا) في الأوّل مفردة، وفي الثاني مركّبة مع (حَبَّ)، وذلك اختلاف يُعتبَر في القوافي مثلُه، فلا يكون إيطاء"[٣].

وعلى هذا المنوال تجاوزت التنبيهات العروضيّة للشاطبيّ قول ابن مالك – في باب "أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبّهة بها":

وَهْـوَ قَلِيـلٌ فِـي فَعُلْـتُ وَفَعِـلْ غَيْـرَ مُعَـدًّى بَـلْ قِيَاسُـهُ فَعِـلْ

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٢، ص٤٤٨.

(٢) نفسه: ج٥، ص٥١٤.

(٣) نفسه: ج٤، ص٥٥٦-٥٥٧.

وإن بدا موهمًا بوقوع الناظم في تكرار القافية بسبب تقييدها، فقد اكتفى الشارح بتفسير بناء القافيتين قائلًا: "و(فَعِلٌ) في كلامه بناء الصفة، و(فَعِلَ) في الشطر قبله بناء الفعل. ومثال ذلك: وَجِعَ فهو وَجِعٌ، وحَبِطَ فهو حَبِطٌ، وَوَجِلَ فهو وَجِلٌ، وفَزِعَ فهو فَزِعٌ ..."[١]. ولا يخفى الفرق بين البنيتين: بنية الفعل وبنية الصفة المشبّهة، على رغم التشابه الموهم بين لفظَيهما في قافية مقيّدة أسكنت آخرهما.

٨- التضمين:

للتضمين العروضيّ في حدِّه ضربان، أحدهما يقتصر على القافية بأن تتعلّق قافية بيت ببيت آخر يتمّمها تركيبًا ودلالةً، والضرب الثاني يتّسع بابتعاد تعالق البيتين عن القافية، مع تخفيف شِدّته، فيكون اللاحق منهما مفسِّرًا أو مفصِّلًا للسابق[٢]. وقد اختلف العلماء وأهل الاختصاص في تصنيفه والحكم عليه، "فمنهم من جعله عيبًا وقبحًا، ومنهم من صرّح بأنّه ليس عيبًا، ومنهم من اكتفى بعدم ذكره في العيوب، ومنهم من صنّفه بين العيب ونقيضه أو بين القبح والحسن، ومنهم من فرّع في تصنيف قبحه فجعله درجات بعضها فوق بعض"[٣].

وفي شرح ألفيّة ابن مالك نبّه الشاطبيّ على وقوع التضمين العروضيّ ضرورةً في باب "الوقف" حيث قال الناظم:

أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ أَوْ قِفْ مُضْعِفا ... مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلًا إِنْ قَفَا

مُحَرَّكًا، وَحَرَكَاتِ انْقُلَا ... لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

فقال الشارح: "وقوله: (إِنْ قَفَا ... مُحَرَّكًا) ارتكب فيه التضمين القبيح في القوافي، وهو تعلُّق قافية البيت

(١) نفسه: ج٤، ص٣٧٣-٣٧٤.

(٢) انظر: الخطيب التبريزيّ: الكافي في العروض والقوافي، ص١٦٦. والإسنويّ: نهاية الراغب، ص٣٧٦-٣٧٧. والخليل: كتاب العين، ج٧، ص٥١ (ضمن).

(٣) د. حاتم محمّد محمّد مصطفى: التضمين العروضيّ وشواهده في كتب التراث "استقصاء ورؤية جديدة"، مجلّة الدراسات العربيّة، كلّيّة دار العلوم، جامعة المنيا، ع٢٩، مج٨، يناير ٢٠١٤م، ص٥٣١٩. وانظر: ص٥٢٩٨-٥٣٠٠.

بما بعده، ومثله من كلام العرب قول النابغة[١]:

وَهُـمْ وَرَدُوا الْجِفَـارَ عَلَـى تَمِـيمٍ وَهُـمْ أَصْـحَابُ يَـوْمِ عُكَـاظَ إِنِّـي

شَـهِدْتُ لَهُـمْ مَـوَاطِنَ صَـادِقَاتٍ شَـهِدْنَ لَهُـمْ بِصِـدْقِ الْـوُدِّ مِنِّـي

وأحسن التضمين تعلُّق أوّل البيت بالبيت الثاني. وكثيرًا ما يستعمل الناظم هذا التضمين القبيح للضرورة"[٢].

ولم يُبرز الشاطبيّ من تلك الكثرة سوى هذا الموضع، الذي قطع فيه – على غير عادته – بقبح ما ارتكبه صاحب النظم، وقد عزاه إلى الضرورة. "ووُجِّه بأنّ كلمة الرويّ محلّ الوقف والاستراحة، فإذا كانت مفتقِرة لما بعدها لم يصحّ الوقف عليها"[٣]؛ إذ يتسبب الافتقار في إحداث توتّر بين الوقفة العروضيّة والوقفة الدلاليّة[٤]، ويُنبئ عن "ضياع موسيقيّ لحدّ القافية، حيث يذوب استقلالها النغميّ ...، فتكون سكتة القافية غير واضحة لوجود وصلة نطقيّة بين البيت الأوّل والذي يليه. وهذا الورود يخضع لتصوّر إنشاديّ يصبح مطلبًا في بعض الأحيان"[٥].

إنّه مطلب إبداعيّ للتغلّب على هذه الثغرة، والتوفيق بين الوقفتين دون إخلال بالإيقاع أو المعنى، وحينئذ تصبح كلمة القافية "خافتة واضحة في وقت واحد، فهي واضحة لانتهاء البيت عندها والوقف عليها، وهي خافتة لعدم استقلالها واحتياجها لما بعدها، ممّا يدفع القارئ إلى أن يعطيها نغمة في القراءة

(١) من الوافر، للنابغة الذبيانيّ في ديوانه، ورواية الشطر الأخير فيه: (أَتَيْتُهُمْ بِوُدِّ الصَّدْرِ مِنِّي). انظر: ديوان النابغة الذبيانيّ، ص١٢٧-١٢٨.

(٢) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٨، ص٦٩-٧٠.

(٣) الدماميني: العيون الغامزة، ص٢٧١.

(٤) حتّى أنّ التنوخيّ ربط تعريف التضمين بالعروض، فهو "تمام وزن البيت قبل تمام المعنى"، أبو يعلي التنوخيّ: كتاب القوافي، ص١٩٣. ووسمه قدامة بالمبتور، "وهو أن يطول المعنى عن أن يحتمل العروض تمامه في بيت واحد، فيقطعه بالقافية، ويتمّه في البيت الثاني". قدامة بن جعفر: نقد الشعر، ص٢٠٩.

(٥) د. أحمد كشك: القافية تاج الإيقاع الشعريّ، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص٩٢، ٩٦.

تُشعر بعدم الوقف الكامل عليها والاستغناء بها"[١].

ومن ناحية أخرى قد يُنظر للتضمين نظرة مختلفة تغضّ الطرف عن وحدة البيت، وبخاصّة في الشعر الوجدانيّ، ففي بيتَي النابعة السابقَين "يبدو أنّ التضمين هنا ينهض بوظيفة لها فاعليتها في سياق النصّ الشعريّ الذي وردت فيه، فقد ورد هذان البيتان ضمن سياق المفاخرة القبليّة، ولذلك فإنّ الشاعر أراد أن يبرز دوره في هذه المفاخرة، فجعل ضمير المتكلم (الأنا) يأتي ليحتلّ القافية؛ وذلك من أجل أن يلفت نظر الآخرين إلى ذاته"[٢].

وهكذا تكون الوقفة مقصودة؛ لتحقّق دورًا محدَّدًا في المعنى مع دورها الإيقاعيّ – الذي يُبرز جرس الرويّ – وبخاصّة عندما تكون مصحوبة بالنبر والتنغيم في كلمة القافية، وهو ما يجذب انتباه المستمع، و"يعطيه معنًى مختلفًا ...، معنًى أكثر كثافةً، وأكثر إمتاعًا، وأكثر كشفًا عن الأعماق البعيدة للإنسان"[٣]. فالإيقاع يشير إلى عدد من الدلالات في القصيدة، تتنوّع ما بين سطحيّة وعميقة، فيؤكّد معنًى أو يكشف عن ظلاله، بما يعكس الظروف الاجتماعيّة والنفسيّة وغيرها من السياقات التي يُنتَج فيها[٤].

غير أنّ هذه النظرة تصطدم بطبيعة المنظومات العلميّة، فيصعب التضمين على طلّابها الحفّاظ، الذين

---

(١) د. محمّد حماسة عبد اللطيف: الجملة في الشعر العربيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، ص١٨٤.

(٢) د. موسى سامح ربابعة: ظاهرة التضمين العروضيّ في شعر الأعشى "دراسة في المفهوم والوظيفة"، بحث منشور بمجلّة جامعة الملك سعود، الرياض، مج٨ (الآداب ١)، ١٤١٦هـ١٩٩٦م، ص٧٩.

(٣) د. سيّد البحراويّ: العروض وإيقاع الشعر العربيّ "محاولة لإنتاج معرفة علميّة"، سلسلة دراسات أدبيّة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص١٣٥.

(٤) انظر: نفسه، ص١٣٥-١٣٧. و د. حاتم محمد محمد مصطفى: التضمين العروضيّ وشواهده في كتب التراث، ص٥٣٠٢-٥٣٠٦. وفي اتّجاه آخر يعكس مدى العلاقة بين المعنى والإيقاع فإنّ المنشد قد يتعمّد الوقوف في مواضع معيّنة من حشو البيت أو قافيته، وينوّع النغمة بين الصعود والهبوط، وهذا يحتاج إلى دقّة وحسن اختيار. انظر: د. إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م، ص١٦٨-١٧٢.

يستحسنون ترديد البيت المستقلّ بفكرته أو حُكمه أو معناه. ومن ثمّ فإنّ الحكم على التضمين فيه قدر من النسبيّة يخضع لحدِّه وذوق المتلقي وإبداع الشاعر، و"مفتاح الحكم على التضمين حقًّا كامن في قول ابن رشيق: ولا يضرُّه ذلك إذا أجاد. فليس عيبًا أن تكون الأبيات آخذًا بعضها بحُجَزِ بعض، مادام التعبير متّسمًا بالجودة بعيدًا عن التكلّف والتعقيد اللفظيّ"[1].

(١) د. شعبان صلاح: موسيقى الشعر بين الاتِّباع والابتداع، دار غريب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م، ص٣٠٥. وانظر: ابن رشيق: العمدة، ج١، ص١٧٢، حيث قال عن التضمين وإن وسّع الشاعر بين بيتيه: "ولا يضرُّه ذلك إذا أجاد". ثم أحاله إلى الذوق فقال: "ومن الناس من يستحسن الشعر مبنيًّا بعضه على بعض، وأنا استحسن أن يكون كلّ بيت قائمًا بنفسه لا يحتاج إلى ما قبله، ولا إلى ما بعده، وما سوى ذلك عندي تقصير، إلّا في مواضع معروفة مثل الحكايات وما شاكلها؛ فإنّ بناء اللفظ على اللفظ أجود هنالك من جهة السرد". نفسه: ج١، ص٢٦١-٢٦٢.

الخاتمـــة

عبر البحث بحر الألفيّة في فُلْك شرح الشاطبيّ الزاخر بفنون العربيّة، الذي وسمه صاحبه بالمقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، وقال عنه: "ولعمري إنّ مطالعه ليطّلع منه على كثير من أسرار علم اللسان، ودفائن سيبويه وغيره من علماء هذا الشأن"(١)، وقد كان ممّا ظفرت به منه تنبيهاته العروضيّة التي فاق بها غيره من شُرّاح الألفيّة، وكانت النتائج المستخلصة منها على النحو الآتي:

١-اهتمّ الشاطبيّ بالوزن العروضيّ في أثناء شرحه لألفيّة ابن مالك، وقد تركّزت تنبيهاته المتعلّقة بهذا القسم في مقامين، أحدهما عند تصنيفه للألفيّة في ميزان الشعر وتحديد بحرها، والآخر عند حديثه عن الضرورات التي وقف عليها في النظم أو في الشواهد الشعريّة التي استعان بها في شرحه.

٢-رجّح الشاطبيّ تفسير كلمة الألفيّة عند الناظم بالنسبة إلى ألف مزدوج؛ لأنّه يرى الألفيّة من مشطور الرجز. وقد يرجع حكمه هذا إلى اجتماع علّة القطع في العروض والضرب في مواضع كثيرة من الألفيّة، في حين أنّ تامّ الرجز يتّسم بأنّ عروضه صحيحة، سواء أكان ضربه صحيحًا أم مقطوعًا.

٣-لا وجه في ميزان الشعر لعدّ الألفيّة من تامّ الرجز سوى أنّ الناظم قصد لزوم ما لا يلزم من التصريع فيها كلّها، فحينئذ يصحّ وقوع القطع في العروض من أجل التصريع، ولذا يفضَّل أن نقول في سمة الرجز: عروضه صحيحة ما لم يقصد الشاعر التصريع، فإن صرّع جاءت العروض مناسبة للضرب.

٤-كشفت تنبيهات الشاطبيّ عن تنوّع مسالك الناظم في الألفيّة لأجل الوزن، نحو: قصر الممدود، والحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، ووضع الظاهر موضع المضمر، والمضمر موضع الظاهر، والتعبير بكلمة غير شائعة، أو بلغة نادرة، والتنكير، والإسكان، ووصل القطع، وقطع الوصل.

٥-بدت الضرورة الشعريّة في شرح الشاطبيّ للألفيّة على رأس المسائل التي خالف فيها الشارحُ ابنَ مالك، وذلك على غير عادته. وقد تبيّن أنّ مذهب ابن مالك في الضرورة يضيق على صاحبه عند تطبيقه على ألفيّته، ولم تنحصر تنبيهات الشاطبيّ على ضعف هذا المذهب في النظم فحسب، بل

(١) الشاطبيّ: المقاصد الشافية، ج٩، ص٤٩٤.

امتدّت إلى الشواهد الشعريّة التي تعامل معها الناظم أو استعان بها الشارح نفسه؛ ليظهر أنّ ابن مالك ناقض أصله الذي أصّل في الضرورة.

٦-نالت القافية حظًّا وافرًا من اهتمام الشاطبيّ، وقد تنوّعت تنبيهاته المتعلّقة بها في شرح الألفيّة، فشملت أنواعها، وبعض لوازمها من الحروف والحركات، وبعض عيوبها. فمن حروفها نبّه على الرويّ والوصل والردف والتأسيس، ومن حركاتها نبّه على التوجيه والإشباع، ومن عيوبها نبّه على السناد والإيطاء والتضمين.

٧-تنوّعت القافية في ألفيّة ابن مالك من جهة حرف الرويّ، فظهر فيها قسماها: المقيّد والمطلق، ومن جهة حركات حروفها مجتمعة، فظهرت أنواعها باستثناء المترادف. وقد صرّح الشاطبي بوقوع المتدارك والمتراكب، ومثّل لهما من النظم، ثمّ أشار إلى احتمال وقوع المتكاوس، فمثّل له البحث من النظم، وزاد وقوع المتواتر مع التمثيل له.

المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس (أ.د): موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م.
- ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق: أ.د. إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ ٢٠٠٥م.
- ابن الحاجب: الشافية في علم التصريف، ويليها الوافية نظم الشافية للنيساريّ، دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكّيّة، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- ابن الدهّان: الفصول في القوافي، تحقيق: د. محمّد عبد المجيد الطويل، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- ابن السرّاج: الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ١٩٩٦م.
- ابن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.
- ابن برّي: كتاب التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، تحقيق: عبد العليم الطحاويّ وعبد السلام هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨١م.
- ابن جماعة: حاشية على شرح الجاربرديّ لشافية ابن الحاجب، منشورة ضمن كتاب "شروح الشافية في التصريف والخطّ"، ضبطها واعتنى بها: محمّد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ ٢٠١٤م.
- ابن جنّي: الخصائص، تحقيق: محمّد عليّ النجّار، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٩٩٩م.
- ابن جنّي: مختصر القوافي، تحقيق: د. حسن شاذليّ فرهود، دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.
- ابن دريد: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكيّ، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.
- ابن مالك: ألفيّة ابن مالك في النحو والتصريف "المسمّاة الخلاصة في النحو"، حقّقها وخدمها: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٨هـ.
- ابن مالك: شرح التسهيل، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد، و د. محمّد بدوي المختون، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- ابن منظور: لسان العرب، تحقيق عبد الله عليّ الكبير ومحمّد أحمد حسب الله وهاشم محمّد الشاذليّ، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- ابن يعيش: شرح المفصّل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
- أبو الحسن العروضيّ: الجامع في العروض والقوافي، حقّقه وقدّم له: د. زهير غازي زاهد و أ. هلال ناجي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- أبو زيد الأنصاريّ: النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: د. محمّد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة وبيروت، ط١، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- أبو يعلي التنوخيّ: كتاب القوافي، تحقيق: د. محمّد عوني عبد الرؤوف، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميّة، القاهرة، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- أحمد كشك (أ.د): القافية تاج الإيقاع الشعريّ، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- الأخفش: كتاب القوافي، تحقيق: أحمد راتب النفّاخ، دار الأمانة، مطابع دار القلم، بيروت، ط١، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- الإربليّ: كتاب القوافي، تحقيق ودراسة: د. عبد المحسن فراج القحطاني، الشركة العربيّة للنشر

والتوزيع، د.ن، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

- الأسفراييني: الكافي الوافي بعلم القوافي، تحقيق: عدنان عمر الخطيب، دار التقوى، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.
- الإسنويّ: نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب، تحقيق: د. شعبان صلاح، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٨٩م.
- امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٩٠م.
- جرير: ديوان جرير بشرح محمّد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان محمّد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦م.
- حاتم محمّد محمّد مصطفى (د.): التضمين العروضيّ وشواهده في كتب التراث "استقصاء ورؤية جديدة"، مجلّة الدراسات العربيّة، كلّيّة دار العلوم، جامعة المنيا، ع٢٩، مج٨، يناير ٢٠١٤م.
- حازم عليّ كمال الدين (أ.د): القافية "دراسة صوتيّة جديدة"، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.
- حسّان بن ثابت: ديوان حسّان بن ثابت، حقّقه وعلّق عليه: د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- الخطيب التبريزيّ: الكافي في العروض والقوافي، تحقيق: الحسّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.
- الخليل: كتاب العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، دار الشئون الثقافيّة العامّة، الدار الوطنيّة للتوزيع والإعلان، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط٢، ١٩٨٦م.
- الدماميني: العيون الغامزة على خبايا الرامزة، تحقيق: الحسّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

- الدمنهوريّ: الحاشية الكبرى على متن الكافي في علمَي العروض والقوافي، المطبعة الميمنيّة، القاهرة، ١٣٠٧هـ.
- ديوان العجّاج "رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه"، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.
- الرضيّ: شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للبغداديّ، حقّقهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: الأساتذة: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفراف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- رؤبة بن العجّاج: ديوان رؤبة بن العجّاج، ضمن مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة، الكويت، د.ت.
- السكّريّ: شرح أشعار الهذليين، حقّقه: عبد الستار أحمد فراج، راجعه: محمود محمّد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م.
- سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.
- سيّد البحراويّ (أ.د): العروض وإيقاع الشعر العربيّ "محاولة لإنتاج معرفة علميّة"، سلسلة دراسات أدبيّة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م.
- الشاطبيّ: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، مركز إحياء التراث الإسلاميّ، معهد البحوث العلميّة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط١، ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م،
- شعبان صلاح (أ.د): موسيقى الشعر بين الاتّباع والابتداع، دار غريب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م.
- الصبّان: حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعينيّ، تحقيق: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقيّة، القاهرة، د.ت.
- الصبّان: شرح الصبّان على منظومته في العروض، المطبعة الخيريّة، القاهرة، ط٢، ١٣٢١هـ.

- عادل جاسم البياتي: شعر قيس بن زهير، مطبعة الآداب، النجف، ١٩٧٢م.
- عبد الرحمن بن حسّان: شعر عبد الرحمن بن حسّان الأنصاري، جمع وتحقيق: د. سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٧١م.
- العبيديّ: الوافي في علمي العروض والقوافي، تحقيق ودراسة صباح يحيى إبراهيم باعامر، إشراف: د. صالح جمال بدوي، رسالة ماجستير بكلّيّة اللغة العربيّة، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤١٩-١٤٢٠هـ.
- الفرّاء: معاني القرآن، تحقيق: محمّد عليّ النجّار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.
- قدامة بن جعفر: نقد الشعر، تحقيق وتعليق: د. محمّد عبد المنعم خفاجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت.
- قيس بن الخطيم: ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٧م.
- كُثيّر عزّة: ديوان كُثيّر عزّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ ١٩٧١م.
- محمّد حماسة عبد اللطيف (أ.د): الجملة في الشعر العربيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.
- محمّد حماسة عبد اللطيف (أ.د): لغة الشعر "دراسة في الضرورة الشعريّة"، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- المرزبانيّ: الموشّح في مآخذ العلماء على الشعراء، تحقيق وتقديم: محمّد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
- موسى سامح ربابعة (أ.د): ظاهرة التضمين العروضي في شعر الأعشى "دراسة في المفهوم والوظيفة"، بحث منشور بمجلّة جامعة الملك سعود، الرياض، مج٨ (الآداب ١)، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.
- النابغة الذبيانيّ: ديوان النابغة الذبيانيّ، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٥م.

فهرس الموضوعات

المحتويات

الملخّـص ١٥٠٩
مقدّمـة ١٥١١
التمهيد ١٥١٢
المبحث الأوّل: تنبيهات الوزن ١٥١٤
أوّلًا- الألفيّة في ميزان الشعر ١٥١٤
ثانيًا- الوزن وضرورات الشعر ١٥١٨
المبحث الثاني: تنبيهات القافية ١٥٢٨
١- أنواع القافية: ١٥٢٨
٢- الرويّ والوصل ١٥٣١
٣- الردف ١٥٣٦
٤- التأسيس ١٥٣٧
٥- التوجيه ١٥٤٠
٦- الإشباع ١٥٤٢
٧- الإيطاء ١٥٤٤
٨- التضمين ١٥٤٧
الخاتمـة ١٥٥١
المصادر والمراجع ١٥٥٣
فهرس الموضوعات ١٥٥٨